مشكلات التنـمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن والحلول الممكنة لمعالجتها

د/ محمـد محمـــد حزام القطيبي *

ملخص البحث

واجهت عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في اليمن على مـدى العقـود الماضـية تحـديات كبيرة ومتعددة ومتشابكة ، فالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بهـا الـيمن في ظـل الاسـتعمار البريطاني والحكم الأمامي كانت في حالة من الجمود والتخلف والعزلة عن العالم الخارجي حتى وصفت اليمن بأنها من أكثر بلدان العالم تخلفاً .

وبالرغم من دخول اليمن بعد الثورة مرحلة الخطـط الاقتصـادية واتخـاذ الـبرامج الإقطاعيـة للتنمية الاقتصادية في شـطري الـيمن سـابقاً ، إلا أن هـذه الخطـط لم تسـهم في تحقيـق تنميـة اقتصـادية واجتماعية حقيقية بل برزت اختلالات تجلت مظاهرها في هشاشة البنيان الاقتصـادي والاعـتماد الكبـير على العالم الخارجي في تمويل برامج التنمية الاقتصادية في البلدين سابقاً.

---

*) أستاذ الاقتصاد المساعد – كلية التجارة والعلوم الإدارية - إب

مشكلة البحث :

بعد تحقيق الوحدة اليمنية في 22 مايو 1990م انبعثت الآمال الكبيرة بولادة دولة يمنية قوية، تحتل موقعاً جغرافياً واستراتيجياً هاماً ، وتمتلك إمكانيات اقتصادية ومادية يمكنها من تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية في البلاد.

ولم يكد اليمنيون يستبشرون بتلك الآمال الواعدة إلا وظهرت في الأفق أعباء وتراكمات الإرث المثقل بالمشكلات الاقتصادية التي ورثتها اليمن من الزمن التشطيري ، بالاضافة إلى أزمة الخليج الثانية والتي ألحقت بالاقتصاد أضراراً وخسائر كبيرة هددت بحدوث كارثة وأزمة اقتصادية ، الأمر الذي استلزم الإسراع في تبني برنامج إصلاح اقتصادي شامل بالتعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين ووضع خطة اقتصادية لمواجهة آثار الأزمة الاقتصادية والبدء في تحقيق تنمية اقتصادية.

أهداف البحث :

يهدف بحثنا هذا للتعرف على المعوقات والمشكلات التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن ، والتي سوف تكون عقبة أمام تطور الاقتصاد ، وستشكل عبئاً ثقيلاً عليه في المستقبل إذا ما تم التصدي لهذه المشكلات والحد من تفاقمها ، كما هدفنا إلى بيان المقومات التي تمتلكها اليمن والتي إذا ما تم استغلالها جيداً وتم تنميتها ، فإنها سوف تدفع بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى الأمام ، وبالتالي تساعده للوصول إلى الغاية المنشودة التي يطمح إليها اليمنيون وهو تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية الشاملة.

وقد توصل الباحث في الأخير إلى العديد من العوائق والمشاكل التي تقف حجر عثرة أمام عملية التنمية في اليمن منها مظاهر التخلف والأمية ، والفساد المالي والإداري ، بالاضافة إلى تزايد معدلات النمو السكاني ، ومعدلات البطالة ، وتنامي المشكلة المائية ، والمشكلة الغذائية ، فضلاً عن انتشار ظاهرة التهريب ، وتزايد الفقر ، وبدون التصدي الجاد لتلك المعوقات والمشكلات والمعالجة الناجحة لها باستغلال الموارد الاقتصادية فإن مستقبل الاقتصاد اليمني في ظل العولمة سيكون على الهامش.

ومن هنا فانه تم تقسيم البحث إلى مبحثين:

المبحث الأول
معوقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية

لا شك أن التشطير ووجود نظامين متباينين ومختلفين في التوجه السياسي والاقتصادي كان من الأسباب الرئيسية التي ساهمت في ظهور العديد من الاختلالات والمشكلات الاقتصادية التي لم تكن قائمة، وتقليل فرص التعاون الاقتصادي بين الشطرين ، فكانت معظم الإمكانيات توظف في كل شطر لتعقب الشطر الآخر وتتبع خطواته وكشف عثراته ، مشمولاً بنظام التسلح والحروب المتعاقبة التي خاضها شطري اليمن سابقاً.

وفي أوائل التسعينات ورغم ما حققه اليمن من إنجاز في تحقيق الوحدة بين شطريه فقد تعرض الاقتصاد لجملة من التحديات والصدمات الداخلية والخارجية ، فعلى الصعيد الداخلي ورثت البلاد تراكمات الدولتين السابقتين بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والتي أدت إلى تحمل الدولة الجديدة أعباء مالية كبيرة ساهمت في دخول اليمن في أزمة سياسية وحرب أهلية رافقتها خسائر وأموال كبيرة وتدمير للبنية التحتية كادت أن تعصف بالدولة الوليدة بالعودة إلى التشطير.

أما على الصعيد الخارجي فقد أدت أزمة الخليج الثانية إلى عودة الآلاف من المغتربين اليمنيين العاملين في الدول الخليجية مما ساهم في حدوث اختناقات في العديد من القطاعات الاقتصادية ، وتزايد المطالب الاقتصادية والاجتماعية في البلاد ، كما توقفت القروض والمساعدات من الدول الخليجية والدول الأجنبية ، كما أدى انهيار الاتحاد السوفيتي وبروز العديد من التحولات الاقتصادية على الساحة الدولية إلى انخفاض المساعدات والمعونات من الدول الأجنبية ، وبالتالي تفاقمت الديون الخارجية وشكلت عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد اليمني ، وكغيره من الدول النامية يعاني الاقتصاد اليمني العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعيق تنميته وتطوره وتحول دون خروجه من دائرة التخلف الاقتصادي والاجتماعي التي ورثتها اليمن من الزمن التشطيري.

ويمكن إبراز أهم المعوقات التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية في اليمن كالآتي:-

أولاً : التخلف.

ما زالت اليمن رغم دخول القرن الواحد والعشرين تعاني من التخلف في شتى نواحي الحياة المختلفة، بسبب وجود العديد من الرواسب والظواهر الاجتماعية التي ورثتها من العهود السابقة. وتتجلى مظاهر التخلف في تفشي الأمية ووجود النزعة القبلية والطائفية والمناطقية ، بالإضافة إلى انتشار قضايا الثأر ،وتناول شجرة القات ، وضعف مشاركة المرأة في المجتمع اليمني[1].

فالأمية ما تزال متفشية في اليمن بنسبة مرتفعة تصل إلى حوالي 56 ٪ من إجمالي السكان، ترتفع النسبة بين الإناث لتصل إلى 76٪ من إجمالي عدد الإناث.[2]

أما القبيلة كغيرها من الدول العربية تتميز اليمن بوجود تكويناتها القبلية وبالاعتزاز القبلي ، وتحتل مكانة بارزة في المجتمع ، فكانت القبيلة مصدر القوة الأساسية لأي قوة أو سلطة تحكم اليمن ،كما أن عوامل الثبات والاستقرار كان في الغالب مصدرها القبيلة نفسها[3]. وعلى الرغم مما تحمله القبيلة من معاني سامية من الكرم والأخلاق وإحالة المظلوم والحفاظ على العادات والتقاليد الجميلة إلا أنه من الملاحظ أن دور القبيلة للأسف قد تغير فأصبحت القبيلة تعني العصبية الضيقة ، أو قضايا الثأر أو الاختطاف للأجانب والسياح أو الاقتتال مع قبيلة أخرى ، كما أن القبلية قد توغلت في مختلف القطاعات فأصبحت عملية توزيع المناصب والوظائف والمراكز الحساسة في أجهزة الدولة المدني والعسكري تقوم على أساس الانتماءات القبلية أو الطائفية التي تعد هي الأخرى آفة من الآفات التي تهدد الوحدة الوطنية والفكرية ،مما أدى ذلك إلى انتشار المزيد من المشاكل بين أفراد المجتمع والإحساس بالفوضى والظلم والبحث لأفراد المجتمع عن القبيلة التي تستطيع توفير القوة والدعم والحماية.[4]

إن هذه القضايا الاجتماعية سوف تجد لها مكاناً في نفوس البعض في وقت الأزمات ، وليس من المستبعد أن يحدث ما حدث في حرب عام 1994م أثناء محاولات الانفصال إذ برزت إلى الوجود مقولات "الجنوب أكثر تقدماً من الشمال والأقل في المناصب الحكومية"[5] مما يؤدي هذا الوضع إلى البحث عن الولاءات والانتماءات المناطقية والطائفية وتقديمها على المصلحة العامة للبلاد ، وبالتالي يؤثر سلباً على مسيرة التنمية الاقتصادية في اليمن.

ثانياً : الفساد المالي والإداري.

يعد الفساد المالي والإداري المتفشي في أجهزة الدولة من التحديات والمخاطر التي تهدد عملية التنمية في اليمن ، فهي كغيرها من الدول النامية تعاني من انتشار ظاهرة الفساد بأشكاله المختلفة من تسخير الوظيفة العامة للكسب الغير مشروع والعبث بالأموال العامة ،ومنح الوظائف لغير ذوي الاختصاص والأقارب والأصدقاء ، وتفشي الظواهر السلبية كالرشوة والإهمال والمحسوبية ، وعدم احترام الوظيفة العامة والشعور بالمسئولية ، وتأخير معاملات المواطنين وإهدار الوقت وغيرها من مظاهر الفساد التي تشكل صخرة جامدة في إعاقة جهود التنمية الاقتصادية ، وأصبحت أهم سمات الجهاز الإداري للدولة في تعامله مع بقية الأطراف الأخرى سواء كانت من جهات أو أفراد.[6]

ولا يمكن إغفال التأثير السلبي الذي يسببه الفساد في إعاقة النشاط الاستثماري وفي زعزعة الثقة العامة وإفساد الرأسمال الاجتماعي، وبالتالي تراجع الاستثمار الخاص والنمو الاقتصادي.

ويرى الباحث أن غالبية المستثمرين في اليمن يشعرون بعدم الرضا على سير أعمالهم اليومية مع أجهزة

الدولة، فالموظف العام في الدولة يعيق مختلف الأنشطة الاستثمارية من خلال تأخير المعاملات للحصول على مدفوعات إضافية. وعندما يقوم أي مستثمر سواء أكان محلياً أم أجنبياً بالبدء في إنشاء مشروع معين تلاحقه العديد من الجهات الحكومية كموظف البلدية، ومشروع النظافة، ومصلحة الضرائب، ومصلحة الواجبات، والمجالس المحلية، وغيرها من الجهات التي تلزم المستثمر بدفع أموال غير مستحقة، تضيق الخناق عليه، وبالتالي الحيلولة دون قيامه بأي استثمار في اليمن.

ولم يقتصر الفساد على الموظف العام فحسب، بل أمتد إلى المستويات العليا والمتمثل في الاستحواذ على العقود الرئيسية ورخص الاستيراد والأشكال الاحتكارية المختلفة ،وكبر الفساد واتسع مع تزايد استنزاف موارد الدولة والعبث بالمال العام، وهذا ما أكده تقرير اللجنة المالية في مجلس النواب من خلال المراجعة لتقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة "إن هناك ثغرات إدارية ومحاسبية في تحصيل الأموال العامة مما جعلها عرضة للاختلاس والنهب من قبل بعض ضعاف النفوس".[7]

ويرى الباحث أن الكثير من الثغرات التي يواجهها برنامج الإصلاح الاقتصادي ترجع في مجملها إلى اختلالات في الإدارة، وتفشي أشكال الفساد المختلفة، وعدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب ،وعدم تطبيق القوانين في ظل النظام القضائي الحالي الغير قادر على وضع القوانين واللوائح لضمان ممارسة الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

إن اليمن يحتاج إلى إرادة سياسية قوية لاجتثاث الفساد المالي والإداري المتفشي في أجهزة الدولة، وهذا ما توصلت إليه أحدى الدراسات عند دراستها لاتجاهات الطلاب في جامعة صنعاء نحو دور الإرادة السياسية في تفعيل عملية الإصلاح الإداري ،إذ أكدت أن الإرادة السياسية هي المحرك الأول لنجاح أو فشل أي برنامج للإصلاح الإداري، وأن غيابها يؤدي إلى الاجتهادات الفردية والعشوائية والتلقائية والمزاجية في التنفيذ، وبالتالي فشل الإصلاح الإداري، وأن انتهاج الدولة لعملية الإصلاح الإداري سوف يؤدي إلى محاصرة الفساد المالي والإداري ومحاولة القضاء عليه إن وجدت الإرادة السياسية، كما أن اتخاذ الدولة لعملية الإصلاح الإداري في جوانبه الثلاثة (الجانب التنظيمي، جانب الإدارة المحلية، الجانب القانوني) سوف تؤدي في الأخير إلى نتائج ملموسة في تقليص الفساد الإداري ومحاربته عن طريق تفعيل القانون وتقديم المتهمين بالفساد إلى القضاء وحماية وتشجيع الشرفاء.[8]

إن ظاهرة الفساد المالي والإداري المتفشي في الدولة تعد من أكثر التحديات التي تواجه اليمن الموحد حيث أصبحت ظاهرة الرشوة والفساد سلوكاً شائعاً يمارسه ويفاخر به بعض الذين ينتسبون إلى المؤسسات

الإدارية والإيراديه الهامة ، وحقيقة الأمر أن هناك مظاهر أصبحت بارزة للعيان كالعقارات والبيوت الفاخرة ومظاهر الاغتناء مثل السيارات الفارهه والأرصدة المالية والبذخ الكبير في السلوك الاستهلاكي اليومي وفي المناسبات الاجتماعية.

ثالثاً : المشكلة السكانية : ـ

اليمن " بشطريه سابقاً " قبل تحقيق الوحدة لم يكن يعاني من انفجار سكاني أو حتى أزمة سكانية بسبب أن اليمن في تلك الفترة لم تشهد معدلات نمو سكاني مرتفع بفعل ارتفاع معدلات الوفيات ، وتحقيق معدلات نمو اقتصادية جيدة ، كما أن الأوضاع الديمغرافية السائدة في اليمن المتأثرة بأوضاع التخلف الاجتماعي والاقتصادي الذي شهدتها اليمن في ظل الاستعمار البريطاني والحكم الأمامي في النصف الأول من القرن العشرين ، قد فرضت توجهات معينه في حكومتي الشطرين سابقاً تتمثل في السعي نحو توسيع الخدمات الصحية والتعليمية ومكافحة الأمية والتوسع في مشروعات البنية التحتية في البلاد ، فضلاً عن ارتفاع معدلات الهجرة لعبت دوراً في تقليص عدد السكان ، ومثلت حلاً "مؤقتاً" لأزمة النمو السكاني.[9]

وقد جاءت هذه التوجهات التنموية متطابقة مع الفلسفة والفكر التي كانت سائدة آنذاك والتي ترى أن الإشكالية السكانية هي الظل الكئيب لمشكلة التخلف والتبعية ، بمعنى أن المشاكل التي يسببها التزايد السكاني سوف تحل عن طريق نسب أعلى من التنمية الاقتصادية ، وأن تنظيم الأسرة لن يصبح ذا فعالية إلا بعد تخطي عقبات محددة للتنمية ، لذلك تبنى هذا التوجه "التنمية أفضل وسيلة لتنظيم الأسرة".[10]

وقد توصلت دراسة لاحد الباحثين اليمنيين أن حجم سكان اليمن خلال الفترة 1950 -1994 تضاعف إلى حوالي ثلاثة أضعاف[11] ، واستمر التزايد في حجم السكان ليصل إلى عام 2004 إلى حوالي 21.3 مليون نسمة وبمعدل نمو سكاني 3.5٪ ومع بقاء معدل النمو السكاني مرتفعاً 3.5٪ والذي يعتبر من أعلى المعدلات في العالم فقد أشارت التقديرات الرسمية أنه بحلول عام 2031م سيتضاعف عدد السكان ليصل إلى حوالي 49.4 مليون نسمة.[12]

ومما لا شك أن تزايد معدل السكان بهذه الوتيرة يؤثر تأثيراً سلبياً على خطط وبرامج التنمية ، ويضيف أعباء كبيرة على موارد الدولة ، ويعرقل المزيد من النهوض الاقتصادي والاجتماعي الشامل ، وينجم عن ذلك النمو مشكلات اجتماعية واقتصادية وبيئية لها ظواهرها الملموسة حاضراً و يتوقع أن تتنامى كثافتها وتتراكم آثارها في المستقبل القريب ، فالنمو السكاني في حجم السكان يتطلب تحقيق نمو حقيقي في الاقتصاد يفوق معدل النمو في حجم السكان ، ويتطلب كذلك زيادة في الإنفاق لتوسيع دائرة الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة حتى

يتواكب مستوى الخدمات مع الزيادة في أعداد السكان ، وليس فقط لمواجهة المتطلبات الآتية لهم ، كما تشكل الزيادة السكانية ضغوطاً متزايد على الموارد الطبيعية المتاحة والتي من أهمها المياه والتي تعاني اليمن من شحتها ، مما يترتب عليه تأثير سلبي على عملية النمو والتنمية.[13]

إن مسألة تحقيق نمو اقتصادي مرتفع باستمرار وزيادة الإنفاق بشكل تصاعدي على توسيع وتحسين الخدمات الاجتماعية أو أي موارد بديلة أو إضافية يعد من الأمور الشائكة التي تواجه مسار عملية التنمية في اليمن والتي وقد لا تحقق بشكل جيد إلا عبر عقود من الزمن وبالمثابرة وبذل الجهد المتواصل.

إن تسارع معدل النمو السكاني في اليمن بوتيره عاليه يرجع إلى أسباب عديدة أهمها[14]:-

1) إنتشار الأمية ، وتدني مكانة المرأة ، وسيادة الاقتصاد الزراعي الذي يساعد في أن الأسر الفلاحية في الريف اليمني تحبّب إنجاب عدد كبير من الأبناء لمساعدتها في الأعمال الزراعية.
2) انتشار الفقر وقصور شبكة الأمان الاجتماعي.
3) جمود البناء الاجتماعي التقليدي ، حيث وان المجتمع التقليدي للبناء الاجتماعي الذي تنعدم فيه فرص الحراك الاجتماعي يؤدي إلى تدني مستويات طموح الأفراد لتحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية.

وفي مناخ معدل النمو السكاني المتسارع هذا تشير الإحصائيات الرسمية أن أكثر من 50٪ لا تتوفر لديهم مياه شرب نقية ، وأن أكثر من 40٪ من الاطفال دون الخامسة من العمر يعيهم شكل من أشكال سواء التغذية ، كما أن نسبة المشاركة الاقتصادية للإناث متدنية وأن نسبة عالية منهن يعملن في المهن الشاقة وذات طابع مؤقت وموسمي بأجور دون مستويات القيمة الإنتاجية.[15]

خلاصة القول أن معدلات النمو السكاني المتسارعة في ظل تباطئ معدلات النمو الاقتصادية ، وبطء المتغيرات الاجتماعية للمكونات التقليدية في المجتمع اليمني سوف ينذر بحدوث انفجار سكاني في المجتمع اليمني في السنوات المقبلة إذا ما تم حلها ، الأمر الذي يتطلب تضافر الجهود لتخفيض معدل النمو السكاني ، وتحقيق أهداف السياسية السكانية التي لا يمكن أن تتحمل الدولة وحدها أعباء تنفيذ السياسية السكانية وإنما ينبغي أن تتضافر كل الجهود في تنفيذها أفراداً ومؤسسات ومنظمات وجمعيات وقطاع خاص وغيرها .

رابعاً : مشكلة البطالة :-

يبدو أن مشكلة البطالة قد ارتبطت في المجتمع اليمني خلال عقدي السبعينات والثمانينات بحركة الهجرة لليمنيين إلى الخارج ، إذ تدفقت أعداد كبيرة من المهاجرين اليمنيين إلى البلدان الخليجية مما أدت تلك

الهجرة إلى تقليص حجم المشكلة وضغوطها ، وتحقيق توازن نسبي بين عرض وطلب القوة العاملة في المجتمع ، غير أنه ومع بداية عقد الثمانينات وتزامناً مع عودة أعداد المهاجرين اليمنيين من الخارج فقد برزت مشكلة البطالة بصورة نسبية ، وأظهرت بيانات تعدادي عام 1986م في الشطر الشمالي سابقاً ، وعام 1988م في الشطر الشمالي سابقاً أن معدل البطالة لم تتجاوز 2.7٪ و 8.9٪ على التوالي.[16]

وقد كانت لعملية انتقال القوى العاملة اليمنية إلى الخارج في تلك الفترة آثار إيجابية على الاقتصاد اليمني ، حيث أدى ذلك الانتقال إلى تخفيض معدلات البطالة الظاهرة والمقنعة في البلاد ،بالإضافة إلى تزويد العمالة اليمنية بمهارات جديدة ومدربة وبخاصة في الدول الخليجية التي توافرت لديها إمكانيات إدخال التكنولوجيا المتوسطة والعالية ، فضلاً عن تقوية التعاون الاقتصادي والفني بين اليمن والدول الخليجية. في المقابل كانت هناك آثار سلبية لعملية الانتقال للقوى العاملة إلى الخارج تجلت مظاهرها في ظهور الاختناقات في سوق العمل لبعض المهن ، وشحة في العماله والتي ساعدت في ارتفاع تكاليف الإنتاج والأجور ، الأمر الذي فتح الطريق أمام تدفق القوى العاملة الأجنبية لسد العجز الحاصل في سوق العمل ، وبالتالي ساهمت على استنزاف العملات الصعبة من البلاد.[17]

وعقب تحقيق الوحدة اليمنية بدأت مشكلة البطالة تتصاعد وتتفاقم يوماً بعد يوم ، واستمرت معدلات البطالة في ارتفاع مستمر ، حيث أظهرت نتائج التعداد العام عام 1994 أن نسبة البطالة بلغت 14.10٪ من إجمالي قوة العمل البالغ عددهم 3.5 مليون فرد ، تتركز معظم هذه القوة في الريف بنسبة 69٪ بينما الحضر بنسبة 31٪.[18]

وفي دراسة للبنك الدولي أشارت أن معدلات البطالة في اليمن مرتفعة وبنسبة أكبر من معدلات الإحصائيات الرسمية حيث تتراوح ما بين 25 – 35٪.[19] في حين رأى أحد الباحثين أن هذه النسبة لا تتناسب مع ما يشاهد في الواقع اليمني ، فإنها نسبة عالية تنذر بالاقتراب من كارثة اجتماعية وسياسية محققة.[20]

وهناك جملة من الأسباب ساهمت في تفاقم مشكلة البطالة في المجتمع اليمني خلال عقد التسعينات من أهمها : –

1) تدفق أعداد هائلة من العمالة اليمنية أثناء أزمة الخليج الثانية ، حيث تعد هذه الأزمة التي وقعت في أغسطس عام 1990م أحد أهم الأسباب الرئيسية لتفاقم مشكلة البطالة ، فقد قدرت الاحصائيات الرسمية ان عدد العائدين من الخارج أثناء الأزمة وصل إلى نحو 731 ألف شخص ، منهم 318.560 نشطين اقتصادياً وبنسبة 43.5٪ من إجمالي العائدين ،[21] الأمر الذي اضافت تلك

الاعداد الهائلة إلى زيادة محسوسة في عرض القوى العاملة في السوق اليمنية وضغوطات اقتصادية أدت إلى تفاقم مشكلة البطالة بصورة كبيرة في المجتمع اليمني.

2) التزايد المستمر في معدلات النمو السكاني والذي يعد سبباً آخر من أسباب تزايد معدلات البطالة في المجتمع ، حيث أظهرت نتائج التعداد العام في عام 1994م أن حجم القادرين على العمل الذي تتراوح أعمارهم ما بين 15–64 سنة حوالي 6.7 مليون نسمة بنسبة 64٪ من إجمالي السكان ، وبلغ عدد النشطين اقتصادياً حوالي 3.5 مليون نسمة[22].وقد ارتفع حجم القادرين على العمل ليصل في عام 1999 إلى حوالي 10.1 مليون نسمة بمعدل نمو سنوي يقدر بحوالي 5.2٪ يفوق معدل نمو السكاني البالغ 3.5٪ وبلغ عدد النشطين اقتصادياً 4.1 مليون نسمة خلال نفس العام[23] الأمر الذي يوضح أنه يدخل في سوق العمالة اليمنية فوج جديد من الباحثين عن العمل يتراوح ما بين 130 – 150 ألف عامل سنوياً وبنسبة 5٪ من القوى العاملة مما يساهم في تزايد معدلات البطالة بصورة مستمرة في المجتمع اليمني.

3) الاختلال في الهيكل التعليمي ، وإعطاء الدولة أولوية خاصة للتعليم الجامعي دون التعليم الفني والمهني ، حيث ساهم هذا الاختلال والتوجه إلى وجود نقص شديد في خريجي التعليم الفني والمهني أدى إلى حدوث اختناقات في سوق العمل من ناحية ، والى حدوث بطالة بين خريجي التعليم الجامعي من ناحية أخرى.

ففي ظل محدودية القطاع الخاص في توفير فرص عمل لخريجي الجامعات اليمنية فقد تزايدت أعداد الطلبة الخريجين من النظام الجامعي ، حيث أشارت إحدى الاحصائيات الرسمية أن حوالي 49٪ من خريجي الجامعات في العام الدراسي 96/ 1997م ظلوا عاطلين وبدون عمل ، ولم تستطع الدولة توفير فرص العمل لهم ، وأصبحت تخصصاتهم لا تلبي احتياجات التنمية ،كما أن العديد من الطلبة ابتعدوا عن الدراسة وانخرطوا في إطار قوة العمل ، بسبب تدهور حالتهم المعيشية لانخفاض دخولهم الحقيقية في مواجهة الارتفاع المستمر في الأسعار نتيجة السياسات الاقتصادية الخاطئة التي أتبعتها الحكومة اليمنية والتي هدفت إلى تقليص حجم الاستثمارات في القطاعات الانتاجية التي تستوعب عمالة معينة ، وزادت من النفقات الاستهلاكية ، وبالتالي ساهمت في انتشار البطالة وتزايد معدلات نموها.[24]

وهذا ما أكده أحد الباحثين اليمنيين في دراسة حول إشكالية عدم التناسب بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل والتي تعد من أصعب المشكلات التي تواجه عملية إدارة وتنمية الموارد البشرية في اليمن ،

وإن ارتباط هذه الإشكالية يرجع إلى أمرين:[25].

الأمـــر الأول : متصل بالسياسات التعليمية التي اتبعت والتي افتقرت ولفترة طويلة من الزمن للنظـرة المسـتقبلية والبعد الاستراتيجي ، والتي أنتجت نظاماً تعليمياً هشاً وضعيفاً وبكل مكوناته ، وكانت النتيجة وجود مخرجـات تعليم غير مناسب مع الواقع ومتطلباته مـن الكفـاءات العلميـة المطلوبـة الملبيـة ومتطلبـات التنميـة الاقتصـادية والاجتماعية المستقبلية.

الأمـــر الثانـــي : مرتبط بالخصائص التاريخية للتنمية وسوق العمل ، ومن أبرز هذه الحقائق الاعتماد على الزراعة وغلبة القطاع الزراعي على بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى ، واعتماد هـذا القطـاع عـلى مـدخلات وتقنيـات وأساليب انتاجية مختلفة ليست بحاجة إلى قوة عمل متوسطة أو عالية التأهيل والكفاءة ، بالإضافة إلى اتسـاع دور الدولة في الحياة الاقتصادية والسوق التقليدية والحديثة .

4) تدفق العمالة الأجنبية الوافدة إلى اليمن وقبولها العمل بأجر أقل مقارنـة بالعمالـة اليمنيـة والتـي تسـاهم في زيادة مشكلة البطالة في المجتمع ، فعلى الرغم من تأثر هذه العمالة الوافدة بالتطورات الاقتصادية وخاصة بعـد أزمة الخليج الثانية وعودة أعداد كبيرة إلى أوطانها وخاصة حاملي الجنسية المصرية والذين كانوا يعملون بشكل كبير في قطاع التعليم إلا أن أعداد العمال الأجانب تزايد بشكل مستمر ، حيث قدرت الاحصـائيات الرسـمية أن عدد هذه العمالة الوافدةبلغ (22.536) فرد في عـام 1998م ،[26] الأمـر الـذي أدى ذلـك التـدفق للعمالـة الأجنبية إلى تضييق فرص العمل على العمالة اليمنية بـالرغم أن معظـم هـذه العمالـة الوافـدة تعمـل في أعـمال وحرف بسيطة يستطيع العامل اليمني أن يقوم بها.

وفي دراسة قامت بها الأمم المتحدة أوضحت أن حجم البطالة المقنعة في اليمن تصل إلى نحو 33٪ من إجمالي العاملين في القطاع الحكومي والعام.[27] في حين أشار تقرير التنمية البشرية في اليمن أن نسبة الموظفين الذين تستخدمهم فعلياً الأجهزة الحكومية لا تتجاوز سوى 20٪ فقط من إجمالي العاملين في هذه الأجهزة.[28]

إن مشكلة البطالة في المجتمع اليمني تتفاقم يوماً بعد يوم ، ولا يبدو في الأفـق القريـب مـا يحـول دون تفاقمها ، وأن احتمالات حلها في المدى القصير والمتوسط تبدوا ضئيلة من خلال استقراء الباحث ، فعلى الرغم من ذهاب غبار حرب الخليج الثانية ما زالت الأبواب مؤصده بوجه استقبال العمالة اليمنية في اسواق دولـة الخلـيج ، وبالتالي باتت مشكلة رئيسية تواجه الاقتصاد القومي اليمني لسنوات عديـدة في المسـتقبل ، الأمـر الـذي يتطلـب معالجة هذه المشكلة من خلال وضع خطة اقتصادية مناسبة تهدف إلى زيادة الاستثمارات في القطاعـات الانتاجيـة كثيفة العمالة كالزراعة والصناعة والإنشاءات والسياحة والإنتاج السمكي وغيرها.

فالزيادة في استثمارات القطاع الزراعي يعد مصدراً أساسياً للغذاء ومجالاً واسعاً لإستيعاب العمالة طالما أن اليمن تمتلك مساحات واسعة الأراضي الزراعية وخاصة في المحافظات الجنوبية والشرقية وبالذات في منطقة حضرموت الغنية بالتربة الخصبة والمياه ، وبالتالي ستعمل على الحد من هجرة القوى العاملة من الأرياف إلى المدن الباحثين عن فرص عمل ، بالإضافة إلى ذلك يمكن التوسع في مجال الاكتشافات النفطية وتنفيذ العديد من المشاريع المرتبطة بالنفط والغاز والذي سيكون له مردود اقتصادي كبير ، ويخلق فرص عمل عديدة للأيدي العاملة اليمنية ، فضلاً عن تحسين دور البنوك وتوفير الحوافز الاستثمارية لأصحاب رؤوس الأموال عن طريق تقديم التسهيلات المصرفية ،وتخفيض معدلات الفوائد على القروض التي تعمل على إقامة مشروعات تستوعب عمالة كثيفة

وتبقى العلاقات السياسية الإيجابية مع الدول العربية بصفة عامة والدول الخليجية بصفة خاصة وخصوصاً بعد الانفراج النسبي في علاقة اليمن بدول الخليج ، وترسيم الحدود النهائية مع سلطنة عمان في عام 1995 ، والمملكة العربية السعودية في يونيو عام 2000 هي الوسيلة الناجحة لجذب الاستثمارات وتحقيق نتائج اقتصادية إيجابية مع تلك الدول تساعد اليمن على إيجاد أسواق عمل للعماله اليمنية في المجال الإقليمي والدولي .

إن معالجة مشكلة البطالة لايمكن أن تنحصر في الإجراءات التي تقوم بها الدولة لاحتوائها ، بل يتطلب مشاركة كافة القطاعات الاقتصادية وخاصة القطاع الخاص ، والمنظمات الغير حكومية والمجتمع المدني ، والشرائح الاجتماعية الأخرى بإعتبار هذه المشكلة تؤثر في مجمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع اليمني.

خامساً : المشكلة المائية.

تعتبر المياه ركن أساسي من الأركان التي تهيئ الظروف الملائمة للحياة واستمرارها فلا يمكن الاستغناء عنه ، حيث ذكرها في القران الكريم بقوله تعالى "وجعلنا من الماء كل شيء حي"[29].

وتعتبر اليمن من ضمن البلدان الفقيرة مائياً ،حيث وأن مواردها المائية محدودة جداً ، فمعدل نصيب الفرد من المياه لا يتجاوز 11٪ من نصيب الفرد في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، ولا يصل الى2 ٪ من معدل نصيب الفرد في العالم ، كما أن اليمن تفتقد إلى وجود مصادر مائية سطحية دائمة ومتجددة "أنهار وينابيع" ومعدل سقوط الأمطار في البلاد يعد من أقل المعدلات في العالم حيث تتراوح معدل سقوطه السنوي ما بين 50 – 1200 ملم.[30]

وفي ظل محدودية الموارد المائية تلك فإن اليمن تواجه مشكلة وأزمة مائية حقيقية تجعلها من أهم المشكلات التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية في اليمن مستقبلاً. وهناك تبرز العديد من الأسباب الرئيسية لتفاقم أزمة المياه في اليمن تكمن أهمها في استخدامات القطاع الزراعي والذي يستحوذ على 93٪ من إجمالي المياه

المستخدمة ، حيث تشكل زراعة القات حوالي 30٪ من جملة المياه المستخدمة في الزراعة ، كما أن وسائل الري المستخدمة الآن في الزراعة تعد من أهم الاسباب الرئيسية في تفاقم الأزمة نتيجة أن المياه الجوفية التي يتم ضخها للاستخدامات المختلفة أكثر من المياه التي تغذى بها الأحواض المائية ، فالسنوات الماضية لم يحدث فيها تطوير ملموس لنظم الري وترشيد استهلاك المياه ، أو على الأقل الحد من استهلاكها بمعدلات تفوق معدلات تغذية مخزون المياه الجوفية ، واستمر استنزاف المياه الجوفية وتدني نوعيتها وتزايد الخلل في الميزان المائي"[31].

وأظهرت مشكلة المياه آثاراً وانعكاسات اقتصادية واجتماعية عديدة مباشرة وغير مباشرة ، فقد اضرت بقطاع الانتاج الزراعي والحيواني والنباتي وأثرت على انتاجيته ، وأدت إلى ارتفاع التكاليف الاقتصادية ، وإعاقة مشروعات التنمية الحضرية والصناعية ، وأظهرت بوضوح عدم عدالة توزيع واستخدام المياه ، كما تسببت المشكلة في ظهور خلافات ونزاعات اجتماعية حادة في كثير من مناطق اليمن لندرة المياه في تلك المناطق.[32]

وقد طرح البنك الدولي مسألة إدارة الطلب على المياه كأحد الحلول المهمة لمشكلة المياه ، تتمثل في التعامل مع المياه كسلعة تجارية يجب أن يتم تسعيرها بقيمتها الحقيقة في السوق مع توفير الأنظمة والهياكل الإدارية لإدارة المياه بكفاءة أفضل"[33] ولكن عند النظر لهذا الطرح لابد من إدراك أن قوى السوق والعرض غير كافية لإدارة المياه في اليمن وتوزيعها لسبب بسيط أن الأحواض المائية ستنضب في غضون سنوات قليلة إذا استمر التوسع في زراعة محصول القات والمحاصيل الأخرى التي تعتمد على المياه الجوفية ، لأن قيمة المياه المستخدم لزراعة القات مثلاً تساوي عدة أضعاف قيمته في زراعة المحاصيل الأخرى كالحبوب والبقوليات والخضروات والفواكه ، لذا فإن مسألة التدخل الحكومي بواسطة القانون والأنظمة والحوافز يعد ضرورياً للحد من استنزاف الموارد المائية.

وهكذا نرى أن مشكلة المياه بأبعادها وأسبابها وانعكاساتها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية الراهنة تؤكد بأن اليمن تعيش مشكلة وأزمة مائية حقيقية وحادة قد تتسبب في مشكلات متعددة في غاية الخطورة على المدى القريب والطويل إذا لم تتخذ الإجراءات والتدابير العاجلة والمدروسة لمعالجتها.

سادساً : المشكلة(الفجوة) الغذائية :-

كغيرها من الدول النامية تعاني اليمن من فجوة غذائية"[34] يمكن تلمسها عن قرب من خلال التركيز على محصول القمح والذي يمثل سلعه كبيرة للمواطن اليمني ويشكل ما يقارب من 75٪ من النمط الغذائي للمستهلك.[35]

وقد بلغ الإنتاج المحلي من محصول القمح حوالي 139 ألف طن عام 1999، وبلغ الاستهلاك المحلي من نفس المحصول حوالي 1.5 مليون طن في نفس العام[36] ، الأمر الذي يوضح مدى الاختلال الخطير في جانب

الانتاج والاستهلاك المحلي في أهم السلع الغذائية ، وبالتالي اتساع الفجوة الغذائية ، ومن ثم اللجوء لتغطية هذه الفجوة من خلال الاستيراد من الخارج.

وقد عرفت اليمن القمح المستورد في النصف الثاني من القرن العشرين وبالتحديد عام 1959 حيث تلقت أول شحنة قمح قدرها 14 ألف طن كهدية من الولايات المتحدة الأمريكية ، ثم توالت شحنات القمح والدقيق على شكل هبات وبأسعار رخيصة من الحبوب استمر اليمنيون في الاعتماد على القمح المستورد من ذلك الوقت كمصدر رئيسي في غذائهم حتى بلغت واردات القمح والدقيق حوالي 800 ألف طن في عام 1990م ثم توالت القفزات بهذا الاتجاه حتى وصل إجمالي الاستيراد من هاتين المادتين ما يقارب المليون والنصف طن في عام 1995.[37]

وقد بلغت قيمة الواردات من القمح والدقيق حوالي 3.5 مليار ريال في عام 1995 ، واخذت في التزايد سنة بعد اخرى حتى وصلت إلى ما يقارب من 25 مليار ريال في عام 1999 وإذا ما اضفنا قيمة الواردات من السلع الغذائية الأخرى كالارز 6.5 مليار ريال ، والسكر 12 مليار ريال ، واللحوم والدواجن 12 مليار ريال ، فإن إجمالي فاتورة الغذاء التي تدفعها اليمن لأهم السلع الغذائية تصل إلى ما يقارب 56 مليار ريال ، أي أن اليمن تدفع 153 مليون ريال يومياً مقابل فاتورة غذاء.[38]

وهذا يبين لنا مدى ضخامة الإنفاق على الاستيراد الغذائي ، وما يترتب عليه من أعباء على ميزان المدفوعات ويستنزف نسبة كبيرة من متحصلات البلاد من العملات الصعبة تصل إلى حوالي 160 مليون دولار في عام 1999 ، وبالتالي يوضح مدى تبعية اليمن للعالم الخارجي في استيراد ما يلزمه من سلع.

ويرى الباحث أن استمرار اليمن في الاعتماد على القمح المستورد كمصدر رئيسي في غذاء السكان يعد أمراً خطيراً على الاقتصاد القومي اليمني ، فاليمن لا تستطيع أن تتحمل الفاتورة المتزايدة لهذه السلعة في ظل الوضع المالي والإمكانيات الاقتصادية المتاحة والملاحظ أن النفط يساهم بدرجة رئيسية في تمويل احتياجات البلاد من السلع الغذائية ، حيث تشير إحدى الدراسات الاقتصادية أن قيمة الواردات من السلع الغذائية الرئيسية تستنزف ما يقارب من 53٪ من حصة الدولة من النفط[39] وهذا يعتبر نسبة كبيرة بالنظر إلى احتياجات البلاد الكبيرة في تمويل مشاريع التنمية وتطوير البنية التحتية للاقتصاد اليمني خاصة إذا ما علمنا أن النفط مورد قابل للنضوب وتتأثر أسعاره بالتذبذب في الأسواق الدولية من وقت لآخر ، الأمر الذي ستصبح مشكلة الغذاء إذا ما استمرت على هذا الوضع مشكلة اقتصادية كبيرة تواجه الأمن الغذائي اليمني في المستقبل.

وتبرز جملة من الأسباب لنشوء الفجوة الغذائية في اليمن من أهمها التزايد المتسارع للسكان بمعدلات

عالية تفوق حجم الطاقة الانتاجية ، وهجرة العمالة الزراعية وما يترتب عليه من ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي ، بالإضافة إلى التغيرات الكبيرة التي حصلت في اليمن خلال العقود الثلاثة الماضية والتي أدت إلى إحداث تغير كبير في نمط الاستهلاك الغذائي للسكان نتيجة للتطور الذي حصل لوسائل الاتصالات وعودة المهاجرين الذين يحملون عادات جديدة من أنظمة غذائية للبلدان التي زاروها والتي ساهمت بزيادة الطلب على المنتجات الغذائية مما ساعد على زيادة الفجوة الغذائية في اليمن[40].

إن التغلب على الفجوة الغذائية القائمة بين الإنتاج والاستهلاك تعد من اهم التحديات التي تواجه اليمن في المستقبل ، فالصورة الحالية للأمن الغذائي اليمني لا يعكس وضعاً طبيعياً ، واستمرار اليمن في تبعيتها للعالم الخارجي في إستيراد السلع الغذائيه الرئيسيه سوف يتيح للدول المتقدمه اقتصادياً والمنتجة لهذه السلع من إستخدام الغذاء كسلاح أو ممارسة الضغوط السياسية والإقتصادية لتنفيذ مصالحها في المنطقة والعالم 0

سابعاً: مشكلة التهريب (الاقتصاد الخفي)

يعتبر التهريب ظاهرة عالميه توجد في جميع الدول المتقدمة والنامية بدرجات متفاوتة وبأشكال مختلفة ويقصد بالتهريب هو إدخال غير مشروع للسلع الأجنبية عبر أشخاص من خلال المنافذ الرسمية والغير الرسمية بطرق غير مشروعة دون سداد الضرائب والرسوم المستحقة قانونا[41].

وظاهرة التهريب في اليمن أصبحت ظاهرة مركبة تعكس حالات الخلل في الجوانب الاقتصادية والسياسية والأمنية ، وبالتالي فإنها تشخص كقضية لها علاقة بالأمن القومي اليمني.

وقد تنامت هذه الظاهرة بشكل كبير بعد تحقيق الوحدة ، وأصبحت أكثر انتشاراً في البلاد ، فهناك مجموعة من الأشخاص يقومون بتهريب أعداد هائلة من السلع المهربة سواء من السلع الكمالية أم شبه الكمالية ، ولم يقتصر التهريب على هذه السلع بل امتد ليشمل السلع الغذائية والمنتجات الدوائية والعلاجية ، والعملات والمعادن النفسية والسيارات والسبائك الذهبية وغيرها من السلع التي تدخل السوق اليمنية عبر منافذ التهريب البرية والبحرية على نحو شملت معظم محافظات الجمهورية ، وقد بلغ عدد المنافذ التي تعبر منها السلع المهربة إلى حوالي 95 منفذاً[42].

وتنتشر العديد من الأسواق والمراكز التي تستقبل السلع المهربة ، حيث بلغت حوالي (23) سوقاً ومركزاً منتشرة في محافظات الجمهورية وخاصة في صنعاء وحجة والحديدة وتعز ومأرب ، كما أن هناك أسواق لا تكون معلومة لأجهزة الدولة لأن التهريب (الاقتصاد الخفي) يمارس بصورة خفية بعيداً عن الأجهزة الرقابية والجمركية ، فضلاً أن بعض التهريب لا يتطلب أسواق من الناحية المكانية كتهريب العملة إلى خارج الدولة[43].

وقد أشارت إحدى الدراسات الاقتصادية أن حجم السلع والبضائع المهربة لا تقل عن 25٪ من

حجم التجارة الرسمية في عام 1998 ،حيث بلغ حجم التجارة الرسمية (الواردات السلعية) وفقاً للإحصائيات حوالي 280 مليار ريال ، في العام نفسه أي أن حجم الأموال التي تتجه نحو نشاط التهريب تصل إلى حوالي 70 مليار ريال[44].

وهناك جملة من الأسباب التي أسهمت في بروز ظاهرة التهريب في اليمن واستفحالها يوماً بعد يوم من أهمها[45]:

1) الأرباح الطائلة التي يجنيها المهربون ، وكذلك المتساهلون من موظفي أجهزة الدولة في عملية دخول البضائع المهربة في ظل غياب القوانين واللوائح الرادعة للمهربين.
2) سهولة الحركة عبر الحدود البحرية والبرية واتساعها ، وعدم الرقابة على المناطق المحتملة للتهريب على الحدود .
3) الانفلات الإداري والأمني وتعقد الإجراءات الجمركية ، وعدم تعامل أجهزة الضبط في المناطق الحدودية مع التهريب كظاهرة خطيرة تهدد اقتصاد البلاد بسبب جهل أو لمصلحة أو لانتفاع شخصي.
4) عدم توفر الدراسات والبيانات عن ظاهرة التهريب وتقدير حجم التجارة المهربة والعائدات التي يحصل عليها المهربون ، وكذا تقدير حجم الخسائر المترتبة على الاقتصاد الوطني ، وضعف التوعية الكاملة بأضرار التهزيب على أفراد المجتمع وحياتهم.
5) عدم الاهتمام بالاتفاقيات التجارية الثنائية والاتفاقيات الأخرى المتمثلة في تبادل المعلومات ومكافحة التهريب بين البلدان.

ولا يخفى أن للتهريب أضراراً اقتصادية واجتماعية وصحية كثيرة يمكن إيجاز بعض منها في الآتي: -

1) حرمان خزينة الدولة لأحد أهم مصادر الإيرادات العامة والمتمثلة في الرسوم والضرائب الجمركية على السلع المهربة التي تصل إلى ملايين الريالات ، مما يضعف من قدرة الدولة على عمليات التوسع في الإنفاق العام والقيام بالاستثمارات العامة وتوفير خدمات التعليم والصحة[46].
2) الإخلال بشروط المنافسة في غير صالح السلع المنتجة محلياً أو السلع المستوردة بصورة قانونية، وبالتالي تكون المحصلة النهائية هي تدمير القطاع الصناعي الوطني والاستثمار بشكل عام ، ويترتب على ذلك إغلاق بعض الصناعات الوطنية وبالذات الناشئة والوليدة نظراً لعدم قدرتها على المنافسة ، وهو ما حدث بالفعل إذ شهد عام 1998 إغلاق حوالي 39 مصنعاً بسبب عدم قدرتها على الاستمرار في الإنتاج[47].

3) زيادة معدل البطالة كنتيجة طبيعية لانخفاض مستوى الطاقات الإنتاجية لعدد متزايد من المصانع وإغلاق عدد من المصانع أبوابها ، حيث أشارت إحدى الدراسات أن أكثر من 5000 ألف عامل فقدوا أعمالهم خلال الفترة 93-1998 ، وبالتالي تكون المصلحة تشرد الآلاف من الأسر والدفع بأعداد من الناس إلى قائمة الفقراء في المجتمع[54].

4) تنشيط خروج رؤوس الأموال إلى الخارج سواء لشراء السلع المهربة أو القيام بنشاط تهريب معاكس في ظاهرة هروب وتهريب العملة الصعبة إلى الخارج.

5) الإضرار بصحة الفرد في المجتمع اليمني ، حيث تسبب هذه الظاهرة أضراراً ومخاطر بليغه على المستهلك كون البضائع المهربة لا تخضع للرقابة والفحص الصحي وأغلب البضائع للمواد غير مطابقة للمواصفات والمقاييس وأغلبها غير صالح للاستهلاك الآدمي ومدة صلاحيتها منتهية ، مما ينعكس سلباً على صحة وحياة الفرد في البلاد. وقد أشارت إحدى الدراسات أن اليمن تستوعب عبر المنافذ البرية والبحرية كميات دوائية تقدر بحوالي 75٪ من إجمالي كميات الأدوية الداخلة إلى البلاد سنوياً ، وهي تساوي ثلاثة أضعاف ما تستوردة المؤسسات الرسمية والتي تصل قيمتها إلى مليار دولار في السنة ، كما أن 70 – 80٪ من الأمراض المنتشرة في اليمن سببها الأدوية المهربة والفاسدة التي يتم تخزينها بطريقة غير صحيحة[55].

ومن هنا يتضح أنه بالرغم من اتخاذ العديد من القرارات الحكومية واللجان المشكلة والحملات الرسمية الرامية إلى الحد من هذه الظاهرة ،حيث تم اصدار أكثر من 12 قرار على مستوى مجلس الوزراء للمكافحة والحد من التهريب[56] ، إلاّ أن استفحال هذه الظاهرة وتفشيها في المجتمع اليمني يمثل تحدياً كبيراً تواجه عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن كونها ظاهرة تضر كافة أفراد المجتمع دون استثناء ، فحجم المعاناة والآثار الناتجة من هذه الظاهرة كفيل بأن يهدد في توقف العديد من القطاعات الإنتاجية وخاصة في القطاع الصناعي وقطاع الاستثمار مما يؤثر سلباً على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، الأمر الذي يتطلب تشكيل وحدات لمكافحة التهريب من أكفئ العناصر الوطنية المشهود لها بالأمانة والإخلاص ، بحيث تقوم برسم الخطط والبرامج اللازمة لمواجهة التهريب بكافة اشكاله وتحديد مواقع ومركزها على الحدود اليمنية البرية والبحرية، بالإضافة إلى عقد الاتفاقيات الثنائية مع دول الجوار تتضمن سبل وإجراءات تعاون مشترك في مجال مكافحة التهريب.

ثامناً : ظاهـــرة الإرهـــاب : -

بعيداً عن التعريفات المتعددة لهذه الظاهرة وتشابكها مع مفاهيم أخرى كالعنف والإكـراه ، واخـتلاط المعايير والمقاييس لتمييز هذا المفهوم عن غيره من الأمراض المعاصرة ، والتي لسنا معنيـين بتناولهـا ، فـإن ظـاهرة الإرهاب في اليمن لم يتأثر منها الشعب اليمني إلاّ منـذ عقـد مـن الـزمن خصوصـاً في النصـف الثـاني مـن عقـد التسعينات من القرن العشرين ،حيث مرت اليمن بجملة من التحديات والمصاعب في إطار تنـامي هـذه الظـاهرة التي تجسدت في أعمال عنف وخطف وتخريب مختلفة قامت بها جماعات متفرقة خارجة عن النظام والقانون أثـرت على التنمية والاقتصاد سلباً ، وعلى علاقات اليمن الدولية وسمعتها في الخارج.

ومنذ بروز هذه الظاهرة شهدت محافظات اليمن العديد من حوادث التفجيرات التي قامت بها عناصر إجرامية وإرهابية ، كان من أبرزها قيام جماعة إرهابية بقتل بعض السياح الأجانب في ديسمبر عام 1998، وقيـام جماعة أخرى بتفجير المدمرة الأمريكية (يو .إس .كول) في ميناء عـدن 2000 ، وتفجـير الناقلـة الفرنسـية (ليمبرج) قرب ميناء الضبة بالمكلا في محافظة حضرموت ، وغيرها من الأعمال الإرهابية التي هدفت إلى الإخـلال والإضرار بالأمن والاستقرار ، وضرب الاقتصاد الوطني[51].

وعلى الرغم من انتهاج اليمن الموحد للنظام الديمقراطي التعددي القائم عـلى أسـاس مبـدأ الشـورى والتمسك بمبادئ الدين الإسلامي الحنيف ، وأصبح المجال مفتوحاً للتعددية السياسـية والحزبيـة وحريـة الـرأي والتعبير ، والتي تساعد بذلك على ابتعاد هذه الظاهرة الخبيثة على المجتمـع اليمنـي ، إلاّ أن هنـاك بـرزت عوامـل وأسباب عديدة دفعت بعض هذه العناصر للقيام بعمليات إرهابية داخل اليمن من أهمها[52]:

أ- الضعف الذي تعاني منه بعض المناهج التعليمية ، وضعف مستوى التحصيل الـذي يـؤدي إلى سـهولة التغرير بالشباب الذي لا يجدون من يشبع حاجتهم من المعرفة الدينية وفقاً لمقتضيات الدين الإسلامي الحنيف ومقاصده السمحاء.

ب- أسباب فكرية وعقائدية مغلوطة تقوم على عدوانية النفوس والتطرف والتعصب الأعمى.

ج- استغلال الأجواء السياسية الديمقراطية والتعددية وحرية التعبيرَ عن الرأي مـن قبـل بعـض الجهـات لتحقيق مآربها ومصالحها التي تتنافى مع المصلحة الوطنية .

وقد ألقت هذه الظاهرة بظلالها القاتمة على عملية التنمية في الـيمن ، وألحقـت اضرار فادحـة في جميـع المجالات المختلفة وعلى رأسها المجال الأمني والمجـال الاقتصـادي ، ففـي المجـال الأمنـي سـاهمت العمليـات الإرهابية في تقويض وتهديد الأمن والاستقرار والسلام الاجتماعي والوطني من خلال إحداث الدمار والتخريب وإزهاق النفوس البريئة من ضحايا العمليات الإرهابية ، ونشر الخوف والرعب والجريمة في المجتمع بالإضافة إلى

تحمل الدولة أعباء وتكاليف مالية إضافية تمثلت في زيادة تكلفة الحملات العسكرية والأمنية التي تتحرك لمتابعة خاطفي الأجانب ومطاردتهم ومحاصرتهم والقبض عليهم ، فضلاً عن زيادة قوات الأمن والمعدات اللازمة له في الموانئ الهامة من أجل حماية السفن التجارية الداخلة إلى موانئ اليمن والعابرة من تعرضها لأي أعمال إرهابية وغيرها من الأعباء المالية التي كلفت الدولة اعتمادات إضافية كبيرة كانت ستوظف في مجالات التنمية وتطوير المناطق النائية التي ما زالت تفتقر للكثير من المشاريع الخدمية[53].

أما في المجال الاقتصادي فقد ألحقت الأعمال الإرهابية خسائر كبيرة بأداء القطاعات الاقتصادية ، وما نتج عن ذلك من آثار سلبية على النمو الاقتصادي في البلاد. ففي القطاع السياحي تضررت المنشآت السياحية نتيجة توقف الأفواج السياحية والغاء من الحجوزات ، وتم اغلاق العديد من الفنادق والوكالات السياحية ، ومكاتب خدمات السفر والسياحة ، وتسريح أعداد كبيرة من الموظفين والعاملين في المنشآت السياحية وانخفاض اعداد السائحين القادمين إلى اليمن من عام 1998م إلى عام 1999م بمقدار 40٪[54].

وفي قطاع النقل أثرت العمليات الإرهابية تأثيراً كبيراً في النشاط الملاحي في مختلف الموانئ اليمنية ، حيث قامت بعض الشركات الملاحية التي كانت تستعمل ميناء عدن كمحطة توزيع للمنطقة بالانتقال إلى موانئ "دبي" و "جيبوتي" و "جدة" وذلك نتيجة زيادة أقساط التأمين على البواخر والبضائع الواصلة إلى الموانئ اليمنية والتي وصلت إلى نسبة 300٪ تحت مسمى مخاطر الحرب. وقد قدرت الخسائر في هذا القطاع بحوالي 15 مليون دولار شهرياً[55].

أما بالنسبة لقطاع الاستثمار فكان من أكثر القطاعات تضرراً بالعمليات الإرهابية ، فقد أحجمت بعض الشركات الاستثمارية وأصحاب رؤوس الأموال عن تنفيذ مشاريع استثمارية مسجلة ، كما عزف البعض عن التفكير في الدخول في استثمارات جديدة ، وتناقص حجم رأس المال المستثمر في القطاع الصناعي إلى 34٪ والقطاع الزراعي 25٪ ، والخدمي 22٪ والسياحي 47٪ ، وبلغت التكلفة الإجمالية للمشاريع الاستثمارية التي لم تنفذ بحوالي 446 مليون دولار ، وانخفضت القدرة الاستيعابية لتشغيل العمالة اليمنية لعدد 4360 عاملاً ، كما تضرر مشروع المنشآت السياحية في جزيرة زقر في البحر الأحمر البالغ تكلفته 500 مليون دولار والذي كان سيستوعب أكثر من 3000 عامل ، وقد قدرت حجم الخسائر الإجمالية في هذا القطاع بحوالي مليار وثمانمائة مليون دولار[56].

ولم تكن البيئة بمعزل عن الأضرار من جراء العمليات الإرهابية ، فقد حصلت كارثة بيئية على طول السواحل بمحافظة حضرموت بمسافة تصل إلى 130 كلم من جراء تدفق 150 ألف برميل من النفط الخام من

ناقلة النفط الفرنسية "ليمبرج" ،نتج عنها تلوث 500 كلم2 من المياه السطحية في مدينة المكلا ، وتوسعت هذه المساحة إلى سواحل ومناطق أخرى ، مما أدى ذلك إلى تهديد الكائنات الحية البحرية ، وتأثر الآلاف من الصيادين خاصة أولئك الذي يعتمدون على الصيد التقليدي في تلك المنطقة باعتبار أن ذلك مصدر رزقهم الوحيد. وقد قدرت الخسائر التي تكبدها الاقتصاد من جراء هذه الكارثة البيئية بنحو 16 مليون دولار منها مليون دولار مقابل تكاليف تنظيف الشواطئ وإعادة تأهيل للحياة الفطرية ، وشراء معدات وأجهزة ونفقات إدارية للخبراء والفنيين ، ومبلغ 15 مليون دولار خسائر قطاع السياحة ، فضلا عن إنخفاض عائدات الصادرات السمكية نتيجة للتلوث الذي أصاب منطقة غنية بالموارد السمكية والأحياء المائية ذات المردود الاقتصادي والتجاري ، حيث تبين أن 50٪ من الكميات المسموح باصطيادها قد تضررت[57].

ولا يمكن نسيان الأثر السلبي الذي خلفته العمليات الإرهابية على القطاع الرئيسي- للاقتصاد وهو النفط ، حيث تعرض هذا القطاع للعديد من تقلبات الأسعار وزيادة في رسوم النقل نتيجة تفجير ناقلة النفط الفرنسية "ليمبرج" ، مما أدى إلى توقف بعض الشركات عن أعمال التنقيب في القطاعات النفطية ، وجعل الكثير من مشتري النفط يتجهون إلى الشراء من مناطق أخرى غير اليمن.

المبحث الثاني
سبل معالجة معوقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية

حاولنا في المبحث السابق بيان المعوقات التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن ، وهي تحديات عديدة ومتشابكة تشكل عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد.

وبعد استعراض تلك المعوقات سوف نحاول التركيز على المقومات التي تمتلكها اليمن الموحد والتي ينبغي تنميتها وتطويرها والاستفادة منها ، غرضنا من ذلك هو بناء اقتصاد قوي متماسك لا تؤثر عليه التحديات والأزمات الداخلية أو الخارجية ، ويتصدى بكل قوة لجميع المشكلات والقضايا الاساسية كالتخلف الاقتصادي والاجتماعي ، ومظاهر الفقر والجهل والمرض وغيرها من المشكلات التي يواجهها المجتمع اليمني.

ولا شك أن بناء هذا الاقتصاد القوي يحتاج إلى تخطيط سليم وجهد كبير ، ومثابرة بصورة مستمرة لمعرفه جوانب الخلل في جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ومعالجتها قبل نشوها.

إننا في اليمن نحتاج إلى وقفة موضوعية واقعية نراجع فيها أوضاعنا الاقتصادية الداخلية وعلاقتنا الاقتصادية ، ونحاول أن نفهم من خلالها جيداً الوضع الحقيقي الراهن لاقتصادنا القومي ، وأن نفكر في رسم أسس فكرية جديدة واستراتيجيات أو أساليب عمل جديده نستطيع من خلالها أن نواجه حلقات التخلف

الاقتصادي والاجتماعي"[38].

ولهذا السبب فإن الباحث سوف يحاول التركيز في هذا المبحث على تناول المقومات التي تمتلكها اليمن التي اذا ما تم استغلالها جيداً فإنها ستعمل على دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن .

ولا يجاد اقتصاد يمني قوي فانه يحتاج إلى تنميه الموارد والمقومات والاقتصادية وإيجاد الحلول الممكنة لمعالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ويمكن تحقيق ذلك من خلال الآتي :

أولاً : تنمية المناطق الحرة (منطقة عدن):-

بإعادة توحيد شطري اليمن ثم دمج الموارد والإمكانيات الاقتصادية الشطرية ليتسع حجم السوق المحلية ويصل إلى 17 مليون نسمة في عام 1999م ، وتزايد طاقات العمل إلى حوالي 4.5 مليون عامل وعامله ، وامتدت الشواطئ الساحلية على البحر الأحمر والبحر العربي إلى أكثر من 2000كم زاخرة بكميات هائلة ومتنوعه من الموارد السمكية والثروات البحرية ، وأصبحت مساحة اليمن أكثر من (555 ألف كم2) بدون الربع الخالي ، غنية بثروات نفطية كبيرة ومخزون كبير من الغاز الطبيعي ومعادن ثمينة كالذهب والحديد لتشكل بذلك قاعدة قوية من الموارد الطبيعية والاقتصادية اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في اليمن.

ولا شك أن الوحدة اليمنية كان لها الأثر الكبير في الاهتمام بالمناطق والموانئ الحرة في اليمن وعلى رأسها ميناء عدن والذي تم إعادة تأهيله بإعلانه منطقة حرة في عام 1991م بعد ما أصاب هذا الميناء حالة من الركود في الزمن التشطيري.

ومع البدء في تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع المنطقة الحرة وتشغيل ميناء عدن للحاويات في مارس عام 1996م فإن مجمل الأنشطة والأعمال التي تم تنفيذها في الميناء حتى الآن قد شكلا البدايات الأولى في استعادة الميناء لدوره الإقليمي والدولي كمحطة عبور تجارية دولية ، وكمرسى للناقلات والسفن البحرية العاملة على خطوط التجارية الدولية ، كما ساهمت عملية إنشاء المنطقة الحرة في عدن إلى إدماج الاقتصاد اليمني في الاقتصاد العالمي من خلال مدينة عدن ، بالإضافة إلى تحسين وتطوير البيئة الاستثمارية في اليمن ككل وفي المدينة بدرجة أساسية ، فضلاً عن تحقيق تنمية مستدامة وتحسين مستوى المعيشة لأبناء عدن ، وحماية وتخطيط البيئة الطبيعية والعمرانية والبشرية في المدينة.

إن تنمية المنطقة الحرة بعدن لتعمل بفاعلية سيكون لها مرود اقتصادي كبير لليمن ويمكن أن تلعب دوراً أساسياً في زيادة الصادرات ، وفي جذب الاستثمارات الأجنبية مباشرة ، وفي خلق وظائف من خلال التوسع في النشاط الصناعي ، فالموانئ الحرة والمناطق الاقتصادية الخاصة في سوبك باي في الفلبين ، يانان في إندنوسيا وجبل علي في دبي ، قد ساهمت في زيادة كبيرة في الصادرات والاستثمارا والنشاط الصناعي في هذه الدول.

وفي حين تدل التجارب الدولية أن الاستثمارات في هذه المناطق عادة ما تأتي من القطاع الخاص ، إلا أن هناك حاجة إلى استثمارات حكومية مكملة لخلق ظروف عالمية للصناعة داخل المنطقة الحرة وذلك من خلال[59]:-

- إدارة قوية للمنطقة الحرة (تحت سلطة المنطقة الحرة) والتي يمكن أن تدير أعمالها بشكل شفاف وبطريقة تجارية ، وتحتاج هذه الهيئة إلى كادر مؤهل تأهيلاً عالياً يواكب التطورات في الملاحة الدولية.
- توفير بعض الاستثمارات المبدئية لإقامة البنية التحتية الضرورية والمتمثلة في الكهرباء والمياه والطرقات ووسائل النقل والتي تلبي احتياجات السفن من الخدمات العامة.

ومن هنا فإنه يتطلب إنشاء إدارة للمنطقة الحرة ذات كفاءة عالية على مستوى دولي وتزويدها بموظفين من ذوي القدرة على التعامل مع المواضيع المالية والقانونية وتبسيط فرص الاستثمار للمستثمر المحلي والأجنبي ، وخاصة مع وجود المنافسة الكبيرة من الموانئ الأخرى التي سبق أن تم توسيعها وتطويرها في المنطقة مثل المنطقة الحرة في دبي.

إن نجاح المنطقة الحرة في عدن مرهون بالقدرة على جذب الاستثمارات وتوظيف المشروعات التجارية والصناعية فيها ، وبأن تكون عدن بكاملها منطقة حرة وعلى مراحل وهو ما يجسد مفهوم القرار السياسي بأن تكون عدن العاصمة الاقتصادية والتجارية لليمن[60].

ومن جهة أخرى وبما أن طبيعة اليمن الجغرافية والسكانية تهيئ مناخاً استثمارياً مناسباً لإقامة أنشطة اقتصادية متنوعة في المناطق المختلفة ،فإنه يمكن إنشاء مناطق حرة أخرى في (سقطرى ، الحديدة ، المكلا) وفق الفرص الاستثمارية الواعدة فيها بحيث تصبح اليمن في إطار توسع المناطق الحرة مركزاً إقليمياً وعالمياً للتجارة والصناعة والاستثمار.

ثانياً : تنمية مورد النفط والغاز : -

كان لتحقيق الوحدة اليمنية الأثر الكبير في تزايد الاهتمام بموارد النفط واستخراجه من باطن الأرض ، فبعد ما كان عدد القطاعات المنتجة للنفط قبل الوحدة لا تتعدى واحداً في مأرب في شمال اليمن سابقاً ، فقد ارتفع بعد تحقيق الوحدة ليصل في نهاية عام 1999م إلى خمسة قطاعات إنتاجية في كل من حضرموت وشبوة ومأرب. وبدلاً من الشركتين الأمريكية والروسية اللتين كانتا تعملان في شبوة ومأرب قبل الوحدة فقد ارتفع عدد الشركات الأجنبية العاملة في القطاعات الانتاجية إلى أكثر من خمس شركات من مختلف الجنسيات (أمريكية ، كندية ، عربية وغيرها) ، كما تزايدت عدد الشركات النفطية العاملة في مجال استكشاف النفط من خمس شركات في عام 1990م لتصل إلى 27 شركة في عام 1999 تعمل في حوالي 63 قطاعاً كما تطور الانتاج النفطي ليزداد إنتاج

النفط الخام من 2.6 ملايين برميل في عام 1986م ليصل إلى نحو 145 مليون برميل في نهاية عام 1999"[61].

ونتيجة لذلك فان الاقتصاد اليمني أصبح الآن يرتكز بالدرجة الرئيسية على قطاع النفط ، نظراً للدور الذي يلعبه في النشاط الاقتصادي ككل ، فهو يسهم بما نسبته 29٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، ويشكل أكثر من 90٪ من صادرات اليمن للعالم الخارجي ، ويسهم بحوالي 74٪ من إجمالي موارد الموازنة العامة للدولة ، ويعتبر المصدر الرئيسي لموارد النقد الأجنبي للدولة بأكثر من 50٪ من متحصلات الحساب الجاري في ميزان المدفوعات.

وعلى الرغم من استفادة الاقتصاد اليمني من هذا المورد الاقتصادي الهام وأهميته في الاقتصاد إلا أن عائدات النفط حتى الآن لم تستخدم بالكفاءة المطلوبة إذ أن جزءاً من عائداتها يوجه للإنفاق الاستهلاكي والمظهري والترفي الحكومي ،كما يوجه للانفاق الاسترضائي للمسئولين والأعيان ، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في تلك العائدات النفطية وتوظيفها في تنمية القطاعات الإنتاجية الرئيسية كالزراعة والصناعة والإنشاءات والسياحة والإنتاج السمكي ، وتنميه العنصر البشري اليمني.

في نفس الوقت يلاحظ مدى ارتفاع نصيب شركات النفط الأجنبية العاملة في اليمن من الإنتاج النفطي المحلي ، حيث تصل نسبة حصتها إلى نحو 38.6٪ من إجمالي الإنتاج المحلي من النفط، وهذا يعني أن جزءاً هاماً من الثروة النفطية يذهب لصالح الشركات الأجنبية ، الأمر الذي يتطلب مراجعة الاتفاقيات مع الشركات الأجنبية لخفض حصتها أسوة بالدول الأخرى[62].

أن الاستفادة الكبيرة التي يجنيها الاقتصاد اليمني من جراء استخراج النفط يتطلب الاهتمام بهذا المورد الاقتصادي الهام وتنميته من خلال زيادة التوسع في الاكتشافات النفطية والبحث والتنقيب عن حقول أخرى من النفط لزيادة الاحتياط النفطي ، فما زالت معظم الأراضي اليمنية لم يتم البحث فيها عن النفط بصورة جدية.

وقد أشار تقرير اللجنة المالية في مجلس النواب أنه اذا لم تكن هناك اكتشافات نفطية جديدة فإن جميع الاحتياطات النفطية في اليمن ستنفذ خلال ثمانية عشر عاماً من الآن أي بحلول عام 2018 ، وستنخفض إيرادات البترول وفقاً لتقديرات المؤسسات الدولية إلى 25٪ مما هي عليه الآن في عام 2005م والى 45٪ في عام 2009"[63].

وإذا كان النفط ذا أهمية بالغة وإيجابية للاقتصاد اليمني فإن له أيضاً جانباً سلبياً لا يمكن إغفاله ، فإعتماد اليمن على إيرادات النفط الذي يعد سلعه قابلة للتذبذب في أسعارها انخفاضاً وارتفاعاً يتأثر بشكل حساس بعوامل خارجية لا سيطرة للاقتصاد اليمني يعد أمراً خطيراً لا يستهان به يجعل إمكانية تعرض الاقتصاد لأي تغيرات خارجية تكون محفوفة بالمخاطر في المستقبل ، وأكبر دليل على ذلك ما حدث في عام 1998م

ونشوب الأزمة الاقتصادية في جنوب شرق آسيا وانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية التي كانت لها انعكاسات سلبية في انخفاض عائدات الصادرات النفطية ، وبالتالي تزايد العجز في الموازنة العامة ، وزيادة حدة الاختلال في ميزان المدفوعات.

وقد كانت مسألة اكتشاف النفط واستخراجه بكميات تجارية بعد الوحدة أحد أهم الأسباب الرئيسية التي دعت العناصر الانفصالية إلى افتعال الأزمة السياسية والقيام بمحاولة الانفصال في عام 1994 ، الأمر الذي يتطلب توزيع عائدات النفط على جميع مناطق اليمن بما يسهم في تنميتها وتقدمها .

ولا شك أن الازدهار الاقتصادي في اليمن سوف يكون عاملاً مهماً في استمرار الوحدة والاستقرار وتحقيق الرفاه للمجتمع اليمني من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب[٥٤].

أما بالنسبة للغاز فالاحتياطي الكبير الذي تمتلكه اليمن من الغاز الطبيعي والذي يصل إلى نحو 16 ترليون متر مكعب فالمتوقع أن يكون لهذا المورد دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية مستقبلاً ويعطي فوائد اقتصادية كبيرة على اليمن. فمشروع الغاز الذي تم التوقيع على استثماره في عام 1997م بين الشركة اليمنية للغاز وشركاء من الشركات النفطية العالمية يقدر الطاقة الانتاجية والتصديرية للمشروع بحوالي 5.3 مليون طن سنوياً من الغاز بحيث يتم الاستفادة منه لمده خمسة وعشرين عاماً وابتداءً من عام 2001م ، كما سيحقق العديد من المكاسب الاقتصادية الهامة ، وعلى الرغم من أهمية هذا المشروع والعائد الكبير الذي سيجنيه الاقتصاد اليمني من استثمار الغاز إلاّ أن المشروع تأخر تنفيذه بسبب وجود العديد من العراقيل والصعوبات التي من أهمها[٥٥] :

- صعوبة تسويق الغاز في السوق الدولية ، حيث يتطلب معرفة ودراية للحكومة بعملية التسويق للغاز في الأسواق الدولية.
- إرتفاع تكاليف انتاج الغاز الطبيعي ، وعدم توفر الامكانيات المادية لليمن لعملية الاستثمار ، حيث وأن تحويل الغاز إلى غاز سائل قابل للتصدير بسهولة وتكلفة معقولة يحتاج إلى استثمارات ضخمة تصل إلى ملايين الدولارات ، وهذا لا يتناسب مع الامكانيات المادية المتواضعة لليمن وفي ظل وجود الأعباء المتراكمة على الدولة للوفاء بمتطلبات التنمية في البلاد.

وخلاصة يمكن القول أن النفط والغاز رغم اكتشافهما حديثاً واستغلال الأول منهما فقط للتصدير (حتى الآن) إلا أنهما يساهمان في دعم الاقتصاد اليمني وتنميته ، وينتظر منهما أن يساهما بشكل أكبر خاصة وأن الغاز لم يتم استثماره حتى يومنا هذا والذي يتطلب الاستفادة من هذا المورد الهام في أسرع وقت ممكن في ظل المردود الكبير المنتظر منه.

ثالثاً : تنمية الموارد الاقتصادية الأخرى :-

إلى جانب النفط والغاز تمتلك اليمن موارد اقتصادية أخرى يتطلب التركيز على تنميتها والاستفادة القصوى من مقوماتها الماثلة وتجاوز كافة الصعوبات التي تحد من اتساعها ومن هذه الموارد التي تمثل ثروة دائمة لا تنضب منها :

1) قطاع الزراعة بشقية النباتي والحيواني : وهو قطاع يمكن الاعتماد عليه باعتبار اليمن الدولة الوحيدة في الجزيرة والخليج التي تمتلك مقومات حقيقية لإيجاد قاعدة إنتاجية زراعية متطورة ، وضخ المزيد من الاستثمارات الحكومية والخاصة للتوسع فيه وتطوير كافة المنتجات الزراعية التي تحضى بقبول كبير في أسواق الدول المجاورة.

2) الاستغلال للثروة السمكية : ويعد قطاع الأسماك من أهم القطاعات الاقتصادية الواعدة في المستقبل نظراً لما تمتلكه اليمن من مخزون كبير من الثورة السمكية تحتوي على كميات وأنواع عديدة من الأسماك ، وتزخر بموارد بحرية ذات قيمة تجارية مرتفعه كالرخويات والقشريات. ولا شك أن تسخير الإمكانيات والاهتمام بهذه الثروة بالانتقال من مرحلة الصيد التقليدي إلى مرحلة الاستثمار التجاري ذو العائد المجزي سيكون له مردود كبير على الاقتصاد.

3) القطاع السياحي : حيث تسمح إمكانيات اليمن الكبيرة بتنمية السياحة الثقافية والتاريخية ، والسياحية البيئية ، وسياحة الاصطياف ، والشواطئ والجزر ، بالإضافة إلى السياحة الجبلية والعلاجية وزيارة الصحاري ، الأمر الذي يتطلب الاهتمام بهذا القطاع باستكمال مشاريع البنية التحتية ، والمشروعات السياحية الخاصة المتنوعة كالفنادق والمطاعم والقرى والمجمعات السياحية ، ومراكز الغوص ومشاريع النقل السياحي والذي سيجعل من هذا القطاع من أهم الموارد التي قد تحقق لليمن دخلاً ثابتاً مثل بعض دول المنطقة كمصر والأردن.

رابعاً : تنمية الموارد البشرية (التعليم)

يعتبر التعليم أحد العناصر الأساسية في حياة وثروة الشعوب ذلك أنه يأهل الأفراد لإتخاذ قرارات جوهرية بشكل موضوعي ويجعلهم قادرين على خدمة مجتمعاتهم بطريقة أكثر إبداعاً وتجديداً.

وقد واجهت العملية التعليمية في اليمن بعد قيام الوحدة مباشرة مشاكل عدة أهمها مشكلة ازدواجية التعليم ، حيث كان التعليم يعتمد على ثلاثة أنظمة تعليمية :

أولاً : التعليم العام الذي كان يدرس في المراحل الأساسية والثانوية في المدارس بالشطر الشمالي سابقاً.

ثانياً : التعليم العام الذي كان يدرس في نفس المراحل في مدارس الشطر الجنوبي سابقاً.

ثالثاً : التعليم الخاص بالمعاهد العلمية.

ومنذ بداية تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والإداري عام 1995 شرعت الدولة إلى توحيد التعليم في جميع مدارس الجمهورية ، وسارعت إلى إعلان دمج المعاهد العلمية وضمها إلى وزارة التربية والتعليم وتغيرها إلى مدارس ، الأمر الذي ساهم في انتظام العملية التربوية ، وتطوير المناهج التعليمية في اليمن وبمنهج واحد.

أن المتتبع للإحصائيات خلال الفترة الماضية وخاصة من بعد قيام الثورة عام 1962 و 1963م حتى نهاية عام 1999م يلاحظ أن اليمن قد قطعت شوطاً كبيراً في مضمار التعليم حيث وصل عدد الطلاب الدارسين في المراحل التعليمية المختلفة إلى (3.581.959) أكثر من ثلاثة ملايين طالب وطالبة ، يدرسون في أكثر من 11976 منشأة تعليمية حتى نهاية العام الدراسي 98/ 1999 ، بالإضافة إلى 14 جامعة حكومية وأهلية ، وأصبح هناك اكتفاء في بعض المجالات حيث استطاع قطاع التربية والتعليم وهو القطاع الذي يضم أكثر من 53٪ من موظفي الدولة[60] الوصول الى مرحلة الاستفسار الكامل عن المدرسين الوافدين.

إن صعوبة تمويل عملية تنمية الموارد البشرية يعد أحد الأسباب الرئيسية في تدهور مستوى التعليم فعند النظر إلى ميزانية التعليم العالي مثلاً يلاحظ أنها ضئيلة جداً ، ومتوسط ما ينفق على الطالب اليمني في السنة هو مبلغ 200 دولار وهو مبلغ غاية في التواضع خصوصاً عندما ندرك أن الطالب الجامعي في دول الجوار ينفق عليه مبلغ يفوق هذا المبلغ أكثر من 20مرة ، ولذلك لابد من مواجهة الواقع وبشجاعة والاعتراف بأن مبلغ 200 دولار التي تنفق في تعليم الطالب الجامعي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يخرج لنا عماله ماهرة ، الأمر الذي يتطلب على الدولة إعادة النظر في ميزانية التعليم[61].

إن جزءاً كبيراً من النفقات ينبغي أن تصب في تطوير التعليم ووسائله ومناهجه وتحسين مخرجاته لصالح التنمية والإنتاج ، فاليمن تمتلك العنصر البشري الذي يمكن أن ترفد من خلاله ، فإذا ما تم استثمار هذا العنصر استثماراً جيداً أو تم تعليمه تعليماً رصيناً يواكب المتغيرات ويلبي متطلبات سوق العمل ، فإنه سيستفاد منه في بناء مجتمع عصري حديث ويتم تصديره كعماله مدربه خارجياً.

إن مستقبل اليمن سيكون زاهراً إذا ركزت الدولة على الجانب التعليمي وتنمية العنصر- البشري ، فشعوب كثيرة لا تملك موارد كبيرة مثل اليابان ودول جنوب وشرق آسيا وكوريا لكنها أصبحت من الاقتصاديات العملاقة في العالم لأنها ركزت على أهم عناصر الاقتصاد والعملية الإنتاجية هو العنصر البشري.[62]

إن التحديات والمشكلات التي تواجه الاقتصاد اليمني لا يمكن معالجتها إلا بالتعليم وتأهيل العنصر- البشري في مواجهة المشكلات القائمة والوصول إلى مكانة اقتصادية تؤهلنا للدخول في عصر- العولمة ، فأي

انطلاقات اقتصادية أو غير اقتصادية لا تبدأ من ميدان المعرفة (التعليم) ستظل انطلاقات فاشلة ، فالمعرفة كما يصفها أحد الباحثين "المورد الأعلى والأخطر أثراً في تقدم المجتمعات وازدهارها الاقتصادي"[٥٩] الأمر الذي يتطلب مضاعفة الجهود في رسم إستراتيجية للتعليم تلبي الاحتياجات التنموية الحاضرة والمستقبلية ، وكذا الاهتمام برفع مستوى الأداء في المدارس وتوفير متطلبات وتزويدها بالوسائل التعليمية الحديثة كالكمبيوتر وتدريب الطلاب على استخدامه حتى يخرج إلى سوق العمل مؤهلاً للتعامل مع التكنولوجيا الحديثة ، بالإضافة إلى تشجيع القطاع الخاص في الإسهام بدور أكبر في النشاط التعليمي ، وتطوير البحث العلمي في المجالات العلمية بما يتناسب مع متطلبات واحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دولة اليمن.

خامساً : تعزيز التحول نحو اقتصاد السوق : ـ

قبل تحقيق الوحدة اليمنية كان لكل شطر فلسفته ونهجه الاقتصادي المتميز عن الشطر الآخر في كيفية معالجة التخلف وآثاره وإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فمالت تجربة الشطر الشمالي إلى الاقتصاد المختلط بما يقوم عليه من تعدد قطاعات الملكية والنشاط الاقتصادي واشتراك الدولة وآليات السوق في توجيه النشاط الاقتصادي استثمارياً وإنتاجياً وتوزيعياً ، بينما اتجهت تجربة الشطر الجنوبي إلى "الاقتصاد الاشتراكي" القائم على ملكية الدولة لعناصر الإنتاج والتخطيط المركزي وهيمنة القطاع العام على مجمل النشاط الاقتصادي استثماراً وانتاجاً وتوزيعاً واستهلاكاً.

وفي ظل انحسار الفكر الاشتراكي وانهيار الاتحاد السوفيتي ومنظومته الاقتصادية لتسود فلسفة النظام الاقتصادي الدولي الجديد القائم على آليه السوق في توجيه النشاط الاقتصادي فقد قامت الحكومة اليمنية بعد تحقيق الوحدة بتبني منهج الاقتصاد الحر وتعزيز مساهمة الرأسمال الوطني الخاص وتشجيعه عبر مختلف أشكال التسهيلات القانونية ومنحه المزيد من الفرص ليؤدي دوره وليتحمل مسئولياته الوطنية في مختلف مجالات التنمية[٦٠].

ومنذ بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في عام 1995م بدأت الحكومة في اتخاذ العديد من الإجراءات والسياسات لتعزيز تحول الدولة إلى اقتصاد السوق الحر من خلال تقوية دور جهاز الثمن في تخصيص الموارد الاقتصادية ، وتحقيق التوازن في أسواق السلع والخدمات والنقد والعملات الأجنبية والتمويل وذلك لتحرير الأسعار السائدة في تلك الأسواق ، وعدم التدخل المباشر في تحديد أي منها ، وتم إلغاء كافة القيود الإدارية على التجارة الخارجية استيراداً أو تصديراً ، وإلغاء تراخيص الاستيراد التجاري والصناعي والبدء في تنفيذ برنامج خصصه المشروعات والمؤسسات الاقتصادية العامة والمختلطة وخاصة المتعثرة منها.

وكانت محصلة كل تلك السياسات والإجراءات الاقتصادية لهذا البرنامج تهدف إلى تحرير الاقتصاد

اليمني ونقله من الاقتصاد المختلط إلى الاقتصاد الرأسمالي الحر وإحلال آلية السوق ممثلة في العرض الكلي والطلب الكلي محل السوق الموجه وتسليم القطاع الخاص مسئولية إدارة النشاط الاقتصادي وقيادة عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية[71].

وعلى الرغم من تلك الإجراءات في برنامج الإصلاح الهادفة إلى التحول إلى اقتصاد السوق إلا أن دور الدولة في عملية التنمية الاقتصادية سيظل ولأمد طويل مطلباً ملحاً وفاعلاً لضمان تحقيق التنمية الحقيقية الشاملة ذلك أن تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي أمر غير ملائم لمرحلة التطور السياسي والاقتصادي في اليمن في الوقت الراهن ، حيث أن مهام إعادة بناء ما خربته حرب 1994 ، وتطوير مؤسسات الدولة الموحدة واكتسابها فاعلية يتطلب دوراً عاماً للدولة في النشاط الاقتصادي سواء من خلال السياسات المالية والنقدية أو من خلال تطوير البنية الأساسية ، أو من خلال القيام مباشرة بتنفيذ استثمارات لتطوير هيكل الاقتصاد اليمني.

ويتراءى لنا أن أهم تلك التحديات والصعوبات التي تواجه الاقتصاد نحو الانتقال إلى اقتصاد السوق تتمثل في الآتي[72]:

- إن أحد الشروط الهامة لاقتصاد السوق هو المنافسة ، إلاّ أن السوق اليمنية غير قادر على المنافسة الخارجية والتصدير إلى الأسواق الدولية لاعتمادها على الاستيراد ، إضافة إلى أن السمة الرئيسية للسوق اليمنية هي سيطرة ظاهرة الاحتكار سواء للمنتجات المحلية الذي يقوم بصناعتها عدد محدود من المنتجين المحليين أو السلع المستوردة التي تسيطر عليها مجموعة قليلة من الوكلاء التجاريين.
- إن واقع الاقتصاد اليمني في الفترة الحالية يرتبط أساساً بغياب وضعف وعدم نضج الظروف والآليات والسياسات الضرورية لعمل اقتصاد السوق ، فالإصلاح الاقتصادي الذي يجري تنفيذه متماشياً مع الموجه العالمية للتحول نحو آليات السوق ، وتحرير الاقتصاد ، وتقليص دور الدولة ، وهذا لا يعني الإصلاح (الليبرالي) هو الشكل الوحيد للإصلاح الاقتصادي ، فاليمن بحاجة إلى إصلاحات داخلية أولاً لأن نجاح برنامج الإصلاح في البلاد يتم بالاعتماد على فلسفة اقتصاد السوق ، من الصعب الاعتماد عليها في تحقيق التطور الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، فالهياكل الإنتاجية الحالية غير قادرة على توفير احتياجات البلاد مع السلع والخدمات ، ناهيك عن اعتماد البلاد على الاستيراد من الخارج.
- لابد من وجود سوق مالية متطورة واليمن لا تتوفر فيها أسواق مالية حيث يعد وجود مؤسسات للأوراق المالية عاملاً هاماً لنجاح اقتصاد السوق الحر ، فهذه المؤسسات هي الإدارة التي من خلالها يتم تجميع الموارد والمدخرات من الأفراد والشركات والقطاعات التي تمتلك فوائض.

وهنا تبرز ضرورة الاسراع بانشاء سوق للأوراق المالية في كل من صنعاء وعدن ، وذلك من أجل حشد وتعبئه الموارد المالية والمدخرات الصغيرة ، وتعبئتها وتوجيهها للاستثمارات المنتجة هذا من جهة ، وتحفيز وجذب الاستثمارات اليمنية المهاجرة والاستثمارات الأجنبية من جهة أخرى.

إن الإندماج العشوائي وغير المخطط له جيداً نحو اقتصاد السوق في اليمن يرجع معظمه إلى الاعتقادات والرؤى والمواقف الخاصة تجاه القطاع العام ومؤسساته والدور الذي يمكن أن تنهض به ضمن مجموعة البنى الاقتصادية الأخرى ، فمعظم هذه المواقف والرؤى تتسم في جانب منها بطابع انفعالي وأخرى بطابع أيدلوجي صرف ولا تستوي أياً منها على أيه أسس أو معايير علمية صرفة لمفهوم اقتصاديات السوق[73].

إن نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي والتغلب على التحديات التي يواجهها يتطلب وجود دور فاعل للدولة وليس العكس كما يتصور البعض في تقليص ذلك الدور وإضعافه ولكن بحيث يتركز هذا الدور في المرحلة الجديدة على تطوير الظروف والآليات والمؤسسات الضرورية واللازمة لعمل اقتصاد السوق الحر ، وتشجيع قيام مؤسساته ، وتوفير الشروط والمناخ المحفز على المبادرة الخاصة ، والاستثمار وإزالة جميع العقبات والقيود لانطلاق السوق الحر[74].

ولا شك أن دور الدولة في تطوير وتفعيل دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على درجة بالغة من الأهمية ، الأمر الذي يفرض عليها إزالة العديد من المعوقات وتهيئة المناخ المناسب لانطلاق القطاع الخاص وتنامي دوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال إصدار قوانين جديدة ، وتحقيق الكفاءة والإنصاف في جهاز القضاء ، وجودة الجهاز المصرفي ، وتخفيف العبء الضريبي وتحقيق وضوحه وشفافيته وتوفير معظم الإمكانيات والوسائل الممكنة لتفعيل دوره في التنمية.

سادساً : استمرار الإصلاحات الاقتصادية :

على الرغم من أن برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي حقق نجاحاً نسبياً في استعادة الاستقرار والتوازن الاقتصادي الكلي إلاّ أنه لا يمكن أن ينفي أن هذه النتائج ليست نتائج إجراءات الإصلاح الاقتصادي وحدها فقط بل أن نسبة محسوسة منها محصلة لعوامل أخرى كزيادة إنتاج النفط وأسعاره وتحصيل مستحقات أخرى ودعم خارجي.

وقد تضافرت عوامل عديدة ساهمت في تحقيق النجاح النسبي لبرنامج الإصلاح الاقتصادي من أهمها[75] :

أ- أن الإجراءات التي اتبعتها الحكومة كانت حزمة متكاملة تسعى فيما بينها على العمل على المستوى الكلي لاستعادة التوازن الاقتصادي وفي جزء منها العمل على تطوير النواحي التنظيمية والإدارية

للدولة وتطوير الجهاز المصرفي ليتواكب مع المعايير المصرفية الدولية باعتباره حجر الزاوية في التطور الاقتصادي ، وتحرير الأسعار التجارة الخارجية ، والاتجاه إلى تدعيم القطاع الخاص.

ب- المتابعة المستمرة والفاعلة لما يجري من تطورات في البلاد بواسطة القيادة السياسية ومجموعة عمل وزارية على أعلى مستوى من أهل الخبرة والمشهود لهم بالكفاءة على الصعيد الدولي ، وكانت هذه المتابعة تتمثل في تحليل وتقييم النتائج أولاً بأول واتخاذ القرارات المدروسة بدون هرولة أو التعجيل فيها لما لها من آثار خطيرة وانعكاسات على الأداء الاقتصادي.

ج- عند تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصاد روعي أن يتم على عدة مراحل بدون إسراع في الخطى بأكثر مما تتحمل الأوضاع الاقتصادية بما لا يخل بالأداء ، وفي نفس الوقت أن يكون متماشياً مع الإيقاع الاقتصادي بدون إغفال لعنصر الزمن وأهميته.

د- مراعاة السوق الاجتماعي في الإصلاح ساعد على النجاح ، حيث اتخذت إجراءات لتوفير شبكة الأمان الاجتماعي والتكافل للمتضررين من برنامج الإصلاح الاقتصادي من ذوي الدخول المنخفضة.

وعلى الرغم من أن تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي كان له تكلفة اقتصادية واجتماعية تمثلت في تدني مستوى المعيشة للغالبية العظمى من أبناء الشعب اليمني وازدياد مظاهر الفقر وخاصة المعاناة التي تتحملها الفئات الفقيرة في المجتمع والتي كانت كبيرة ومجهده ، إلاّ أن الحقيقية أن حال اليمن بدون برنامج الاصلاح سيكون أصعب وأسواء للجميع ، لذلك يتطلب التشديد على ضرورة الاستمرار في هذا البرنامج بجديه وإصرار كاملين.

إن ضمان استمرارية الاستقرار الاقتصادي يتطلب استمرارية تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والمحافظة على وتيره الإصلاحات التي تم تنفيذها ، فالمرحلة القادمة هي الأهم والأصعب كونها تتعلق بالجوانب الهيكلية في الجهاز الحكومي والمصرفي والأمني والقضائي التي سيتحدد بها نجاح البرنامج من عدمه ، والتي بدونها وبدون الإسراع في تصحيحها ستبتلع كل وفورات ونجاحات الجوانب المالية والنقدية وستعود الأمر إلى أسواء مما كان عليه[٢٥].

ولضمان استمرار نجاح الإصلاحات الاقتصادية فإنه يتطلب وجود العديد من العوامل الأساسية والتي تكمن في الآتي[٢٦]:

- الحرص على توسيع دائرة المؤيدين لعملية الإصلاحات الاقتصادية وذلك بتشجيع الحوار بين واضعي السياسات والمنفذين ورجال العلم والباحثين في مختلف المؤسسات ، ورجال الأعمال وممثلي الأحزاب والمنظمات السياسية وقيادات مؤسسات المجتمع المدني.
- إيجاد وتوسيع قاعدة بشرية متينة صلبة لمساندة الإصلاح الاقتصادي تكون هي المسئولة عن إدارة وتنفيذ عمليات الإصلاح وكذلك تشجيع مراكز البحوث الفكرية والدراسات.
- إقناع المستثمر المحلي والأجنبي بأن الحكومة جادة في سعيها إلى جعل القطاع الخاص أداة النمو الرئيسية في الاقتصاد.
- السعي إلى إشراك القاعدة الشعبية العريضة في مساندة عملية الإصلاح الاقتصادي ولا شك أن أي حكومة بحاجة إلى إقناع الشعب على اختلاف مستوياته وميوله بأن السياسة الاقتصادية التي تنتهجها البلاد هي السياسية السليمة للارتقاء بمستوى المعيشة وتلبية احتياجات المجتمع وتطلعاته.
- إعادة توصيف دور الدولة ، من خلال التركيز على تحقيق الأهداف الاجتماعية بدلاً من الأنشطة الإنتاجية التي يجب أن تترك للأكثر قدرة على أدائها (وهو القطاع الخاص).

إن عملية الإصلاحات الاقتصادية في اليمن يمكن أن تنهار في أي لحظة إذا لم يتم الاهتمام بالأمور الأساسية لاستمرارها ، وإذا لم يعزز برنامج الإصلاح باصلاحات أوسع إدارية وقانونية ومؤسسية ، ويرفد بموارد استثمارية وتنموية كافية ومعالجات اقتصادية أشمل ، وشبكة أمان اجتماعيه فاعله لمقومات النجاح وإلا فإن الانعكاس أو التباطؤ أو الارتداد لبرنامج الإصلاح احتمالات قائمة أيضاً.

سابعاً : تحقيق الاستقرار السياسي (الديمقراطية):

اتسمت الحياة السياسية في اليمن قبل الوحدة بعدم الاستقرار السياسي ، إذ أن الصراعات السياسية الداخلية في كل من الشطرين اتسمت باستمرار العنف السياسي الذي تجسد في الانقلابات العسكرية المتوالية ، أو الاغتيالات ، أو المحاكمات غير العادلة للخصوم السياسيين.

وهذا ما أكدته إحدى الدراسات اليمنية حول الصراع السياسي في اليمن أن عشر رؤساء مروا على كرسي الحكم في اليمن خلال 28 عاماً في الفترة الفاصلة بين الثورة والاستقلال في مطلع الستينات وبين قيام دولة الوحدة في عام 1990 ، أي أن متغير القيادة تم بمعدل رئيس كل ثلاث سنوات ، ولم يتم انتقال السلطة لأي منهم سلمياً ، بل جاء هذا الانتقال في أحسن الأحوال إثر انقلاب أبيض أو انقلاب عسكري عنيف أو اغتيال سياسي لا تزال تفاصيله مجهولة ، وكانت هذه التغيرات تأتي بتأثير من وحي العلاقة القائمة بين الشطرين ويستثنى من كل ذلك الرئيس علي عبدالله صالح الذي أختير من ممثلي البرلمان في عام 1978[76].

ولا شك أن تلك الصراعات السياسية وعدم الاستقرار السياسي قد خلفت عقبات كبيرة أمام التنمية الاقتصادية في اليمن. وهذا ما أكدته إحدى الدراسات الاقتصادية "أن تسخير الاقتصاد والإدارة كأدوات لخدمة السياسية في الدول النامية ومنها اليمن تعبر من أهم العوامل التي تعيق التنمية وتؤدي إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية"[٣٩].

وقد شكل تحقيق الوحدة اليمنية في عام 1990م وما واكبها من تبني النظام الديمقراطي القائم على التعددية السياسية كوسيلة سليمة لتداول السلطة والمشاركة في صنع القرارات المتصلة بالمصالح العليا للمجتمع ، وكذا إقرار الدستور للمبادئ الرئيسية اللازمة للاستقرار الاجتماعي مثل مبدأ سيادة القانون ، ومبدأ المساواة أمام القانون ، ومبدأ استقلال القضاء ، ومبدأ كفالة العدالة والحرية والكرامة والأمن والتعليم والصحة للمواطنين جميعاً ، وكذا كفالة حق الانتخابات والحرية السياسية والحكم المحلي ، بالإضافة إلى تبني الدولة لبرنامج في الإصلاح الاقتصادي والإداري ، كل ذلك قد وضع اللبنات الأساسية للاستقرار السياسي ، ووفر لليمن الدعائم الأساسية التي يمكن أن يقوم عليها صرح قوي للأمن القومي اليمني.

إن اعتماد الديمقراطية في اليمن تعد خطوة كبيرة وعظيمة ينبغي على الجميع احترام قواعدها لما يعود بالنفع للصالح العام لأن استمرار العمل الديمقراطي يعين درء التآمر الداخلي والخارجي ، ويجنب البلاد الكثير من الأخطار والانحرافات والأمراض الاجتماعية ، والإيمان بالديمقراطية في مجتمع كالمجتمع اليمني الذي يحمل الكثير من رواسب الماضي إنما هو إيمان بأهمية التطبيق الديمقراطي ، ليس فقط في الحياة السياسية وإنما في الحياة العامة والوظيفية وانتهاء بالعلاقات الأسرية ولهذا السبب ليست ضرورة الديمقراطية متأتية من ظرف طارئ أو من ضغط خارجي وإنما هي ضرورة وطنية لضمان أمن ومستقبل اليمن[٤٠].

لا شك أن وجود الاستقرار السياسي في اليمن والذي هو مرهون بوجود الديمقراطية وتطويرها وتقريرها سوف يكون عاملاً مهماً في استقرار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والذي بدوره سيساهم في تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع اليمني ، كما أن الاستقرار السياسي سوف يؤدي إلى تهيئة مناخ الاستثمار الذي يؤدي بدوره إلى زيادة حركة النشاط الاقتصادي ، إذ يشترط المستثمرون استقرار المجتمع سياسياً لضمان رؤوس أموالهم ، وعدم توفر ذلك يهدد بهروب الاستثمارات إلى الخارج مما يعرقل عملية التنمية في البلاد. إن الإصلاحات الاقتصادية ليست سوى عنصر من عناصر الاصلاح العام ، وان الاصلاح السياسي يشكل الأساس الرئيسي لنجاح الاصلاح الاقتصادي ولذلك فان الدعوة إلى الديمقراطية والى اقتصاد السوق هي كل متكامل يدعم بعضها البعض الآخر ، وقد أثبتت التجارب صعوبة تحقيق الديمقراطية في ظل نظام الإدارة المركزية للاقتصاد ،

وبالتالي فإن وجود اقتصاد السوق هو تدعيم للديمقراطية ، وبالمقابل فإنه لا استقرار لاقتصاد السوق ما لم ترسخ دولة النظام والقانون (أي ما لم تستند إلى التقاليد الديمقراطية)[11].

ولذلك لابد من تعزيز آليات العمل السياسي على النحو الذي يؤدي إلى خلق صيغ أكثر فاعلية لاشراك فئات الشعب إشراكاً واعياً في التأثير على مسار اتخاذ القرار الاقتصادي الطابع الاستراتيجي ، وتحمل مسئوليته ، والمشاركة في أساليب دعمه ورفده.

الخاتمـــة

أخذت الدراسة في عين الاعتبار وهي تشرع في بناء هيكلها وفكرتها إلى تحليل المشكلات والمعوقات إلى تواجه عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن وإيجاد الحلول الممكنة لمعالجتها وقد خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها : -

1. كشفت الدراسة مدى خطورة التحديات والمشكلات التي تواجه عملية التنمية في اليمن والتي تتفاقم يوماً بعد يوم والناتجه عن تراكمات ورثتها اليمن الموحد من الزمن التشطيري إذ ما تزال الأمية ومظاهر التخلف الاجتماعي منتشرة ، والفساد والمحسوبية والرشوة متفشية ، بالإضافة إلى تزايد معدلات النمو السكاني ، ومعدلات البطالة ، وتنامي المشكلة المائية ، الفجوة الغذائية ،فضلاً عن انتشار ظاهرة التهريب ، وبدون التصدي الجاد لتلك التحديات والمعالجة الناجحة لاختلالات البنيان الاقتصادي والاجتماعي وما يتمخض عنها من مشاكل وأزمات دورية ومزمنة فان مستقبل الاقتصاد اليمني في ظل العولمة سيكون على الهامش.

ولمواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وبناء اقتصاد قوي ، وإحداث تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية يستفيد من ثمارها أفراد المجتمع اليمني توصي الدراسة بالعديد من التوصيات يمكن إبرازها في الآتي : -

1. استغلال الموارد الطبيعية والجغرافية التي تتمتع بها اليمن استغلالاً جيداً فهناك المنطقة الحرة في عدن والذي يتطلب المزيد من الاستثمارات في البنية التحتية الضرورية والتي تساعد على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية ، وهناك الأراضي الزراعية الخصبة الممتدة وخاصة في المنطقة الشرقية (حضرموت والمهرة) ، وهناك الثروة السمكية بأنواعها المختلفة ، والتي يساهم باستغلالها دعم عملية التنمية الاقتصادية.
2. مواصلة تنمية الموارد النفطية والغازية من خلال زيادة التوسع في الاستكشافات النفطية ، والبحث والتنقيب عن حقول جديدة من النفط والغاز بهدف زيادة الاحتياطي النفطي ، ومن ثم الاستفادة من هذا المورد في دعم عملية التنمية الاقتصادية ، والتركيز في استخدام عائدات النفط والغاز في تنمية القطاعات الانتاجية والصناعية ودعم التنمية البشرية وتأهيل الفرد اليمني ليواكب التطور والتحديث في العالم.

3. مواجهة المشكلة السكانية المتفاقمة من خلال وضع استراتيجية سكانية مناسبة تكون جزءاً لا يتجزء من استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخططها المستقبلية يتحقق من خلالها أحداث تغيرات جوهرية في معدلات النمو السكاني المتسارع كماً ونوعاً ، وتنفيذ المهام الاقتصادية وأهداف الاستراتيجية السكانية في آن واحد نتيجة لترابطها وتكاملها وتأثيراتها المتبادلة.

4. الإسراع في اصلاح الجهاز الإداري للدولة بصورة جذرية من خلال معالجه أوضاع البطالة المقنعة داخل المؤسات الحكومية ووضع ضوابط موضوعية تمنع تسيس الوظيفة العامة ومراعاة المعايير الموضوعية واعتبارات النزاهة والكفاءة في قواعد التعيين ، فضلاً عن تطوير تجربة الإدارة المحلية ومنحها سلطات واسعة لتنفيذ العديد من المشروعات الاقتصادية في محافظات الجمهورية. وإذا كان هناك جهاز حكومي يقوم بعملية المراقبة والمحاسبة في مهام الوزارات ومنعها من ارتكاب الفساد في أجهزة الدولة فإن الدراسة ترى إمكانية إنشاء جهاز تقييمي يهدف إلى تقييم دور الوزارات في تنفيذ البرامج والخطط الاقتصادية المقره من قبل الدولة ، ومعرفة مدى وصول هذه الوزارات في تحقيق أهداف خطط التنمية ، وعلى اساس ذلك التقييم يتم معرفة الأفراد والمؤسسات والوزارات التي سعت إلى تنفيذ برامج التنمية بشكل جدي ووفقاً للخطط ويكون على أساس ذلك مبدأ الثواب والعقاب.

5. إعطاء التعليم الأولوية الأولى في الاهتمام قبل أي قطاع آخر ، واحداث تغيير جوهري في فلسفه وطبيعه العملية التعليمية في كافة مستوياتها وانواعها والنظر إلى التعليم كقضية أمن قومي.

6. الاستمرار في تنفيذ عملية الإصلاحات الاقتصادية وفق خطة منهجية ومدروسه تشارك في صياغتها جميع الخبرات والكفاءات والمؤسسات الوطنية بما يراعي مصالح اليمن الاقتصادية والقومية الحاضرة والمستقبلية.

والله ولي الهداية والتوفيق ؛؛؛

الهـــــوامش

(1) مجلس الوزراء ، برنامج البناء الوطني والإصلاح السياسي والاقتصادي والمالي والإداري المقر من مجلس النواب في ديسمبر 1991م ، دائرة الصحافة والطباعة ، صنعاء ، بدون تاريخ نشر ، صـ7.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء ، التعدد العام للسكان والمساكن والمنشآت ديسمبر 1994 ، صنعاء ،مارس 1996م ، صـ80.

(3) فضل أبو غانم ، القبيلة والدولة في اليمن ، دار المنار ، القاهرة ، 1990م ، صـ146.

(4) محمد أحمد شرف الدين ، القبيلة اليمنية من الخارج ، مجلة الثوابت ، العدد الثالث ، صنعاء ، يناير – مارس 1994 ،ص106.

(5) علي الغفاري ، الوحدة اليمنية الواقع والمستقبل ، اصدارات مجلة الثوابت، صنعاء ، 1997م ، ص 294.

(6) أمين ناجي محسن ، واقع التشريعات وكفاءة الأجهزة الحكومية لتنمية القدرات التصديرية ، مجلة الثوابت ، صنعاء ،العدد 15 ،يناير – مارس 1999م، صـ122–124.

(7) لمعرفة المزيد أنظر : – مجلس النواب : تقرير اللجنة الخاصة المكلفة بدراسة مشاريع الموازنة العامة للدولة للعام المالي 2000 ،ص 14.

(8) لمعرف المزيد أنظر : – محمد الحزيزي ، دور الإرادة السياسية في عملية الإصلاح الإداري (اتجاهات طلاب جامعة صنعاء) في كتاب الإصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية ، تحرير أحمد البشاري ، إصدارات مجلة الثوابت ، صنعاء ، 1999م ، ص 775.

(9) لمعرفة المزيد. – عادل الشرجبي ، المحددات الاجتماعية للنمو السكاني في اليمن ، دراسة سوسيوتاريخية ، مركز التدريب والدراسات السكانية جامعة صنعاء، إبريل 2000 ، صـ10.

(10) الجهاز المركزي للإحصاء ، الإستراتيجية الوطنية للسكان 1990 – 2000 ، الصادرة لقرار مجلس الوزراء رقم (3.6) بتاريخ 21 أغسطس 1991م ،/ مطابع المفضل ، صنعاء ، أبريل 1992م ، ص23.

(11) أحمد صالح علي ، زبير عياش نعيم ، الانفجار السكاني والتنمية ، الحالة اليمنية ، مؤسسة السعيد الثقافية ، تعز ، 1999م ، ص 73.

(12) الجهاز المركزي للإحصاء ، الإسقاطات السكانية للجمهورية اليمنية للفترة 1994-2005 ، صنعاء ، 1996 ، ص4.

(13) أحمد عبد الصادق ، لمحة عن السياسة السكانية في الجمهورية اليمنية، ورقة قدمت لندوة الوحدة اليمنية والمتغيرات العربية والدولية ، صنعاء 16 – 17 يوليو 2000 ، ص 12.

(14) عادل الشرجبي ، المحددات الاجتماعية للنمو السكاني في اليمن ، دراسة سوسيوتاريخية ، مرجع سابق ، ص25 – 26.

(15) الجهاز المركزي للإحصاء ، الاستراتيجية الوطنية للسكان 1990 – 2000 ، مصدر سابق ، ص 16 – 17.

(16) عبدالله هزاع،السكان وخصائص القوة العاملة، بحث مقدم إلى المؤتمر الوطني للسياسات السكانية في الجمهورية اليمنية ، صنعاء ، 26 – 29 أكتوبر 1991م ، ص 53.

(17) نفس المرجع السابق ، ص 54 – 56.

(18) الجهاز المركزي للإحصاء ، النتائج النهائية للتعداد العام في عام 1994 ، مصدر سابق ، ص 74.

(19) World bank , Republic of Yemen : Humen : Humen Resources Sector study/1991, washinton D.C

(20) عبدالرحمن البيضاني ، ظاهرة البطالة ونظرة خاصةعن اليمن ، في كتاب دراسات في الاقتصاد اليمني ، تحرير أحمد البشاري ، اصدارات مجلة الثوابت ، صنعاء ، 1996 ، ص 351.

(21) الجهاز المركزي للإحصاء ، المغتربون النتائج النهائية لحصر المغتربين بعد 2/ 8/ 1990 ، صنعاء ، أكتوبر 1991م صـ6.

(22) الجهاز المركزي للإحصاء ، النتائج النهائية للتعداد العام في عام 1994 ، مصدر سابق ، ص 47.

(23) الجهاز المركزي للإحصاء ، كتاب الاحصاء السنوي للعام 1999 ، ص 40.

(24) وزارة التخطيط والتنمية ، اليمن تقرير التنمية البشرية للعام 1998 ، ص21.

(25) فؤاد راشد عبده ، اليمن : إدارة الموارد البشرية الواقع والتحديات ، المجلة الاقتصادية ، إصدارات وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) ، صنعاء ، العدد 26 ، 8/ 2000 ، ص48.

(26) الجهاز المركزي للإحصاء ، كتاب الإحصاء السنوي للعام 1998 ، ص 104 – 161.

(27) الاسكوا ، العمالة العائدة والتعطيل في دول الأسكوا ، وقائع اجتماع الخبراء في دول التعطيل في دول الأسكوا ، عمان ، 26–29 يوليو 1993 ، 1994 ، ص 428.

(28) وزارة التخطيط والتنمية ، اليمن تقرير التنمية البشرية للعام 1998 ، مصدر سابق ، ص 2.

(29) سورة الأنبياء ، الآيه (30).

(30) المجلس الاستشاري ، الوضع المائي في الجمهورية اليمنية ، وثائق ندوة الموارد المائية التي أقامها المجلس الاستشاري بالتعاون مع الهيئة العامة للموارد المائية ، صنعاء ، أكتوبر 1997 ، ص11.

(31) ناصر العولقي ، أزمة المياه واستراتيجية معالجتها في اليمن ، مجلة الثوابت ، صنعاء ، العدد 19 ، يناير –مارس 2000،ص7.

(32) فؤاد راشد عبده ، اليمن مشكلة المياه وأهمية صدور قانون الموارد المائية ، المجلة الاقتصادية ، اصدارات وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) ، صنعاء ، العدد 16 ، مارس 2000 ،ص 79.

(33) البنك الدولي ، نحو استراتيجية للمياه في اليمن ، مجلة الثوابت ، صنعاء ، العدد 12 ، ابريل يونيو 1998 ، ص131.

(34) يقصد بالفجوة الغذائية بأنها العجز في الإنتاج المحلي عن تغطية حاجات الاستهلاك من السلع الغذائية والتي يتم تأمينها للاستيراد من الخارج.

(35) يعتبر القمح والسلع المشتقة منه من أهم العناصر المكونة للنمط الغذائي في اليمن ، حيث بلغ متوسط نصيب الأسرة الشهري من القمح والدقيق حوالي 100 كجم ، ويتراوح الاستهلاك من الذرة الرفيعة والدخن والأرز والذرة الشامية من 1.5 كيلو جرام إلى 8.7 كيلو جرام ، والاستهلاك من البقوليات 0.27 كيلو من الفاصوليا إلى 0.63 كيلو جرام من الفول لمعرفة المزيد أنظر :

– الجهاز المركزي للإحصاء ، التقرير العام لمسح ميزانية الاسرة 1998م ، صنعاء ، يونيو 1999 ، ص77–90.

(36) وزارة الزراعة والري ، كتاب الإحصاء الزراعي للعام 1999 ، صنعاء ، مايو 2000 ، ص 124 – 133.

(37) ناصر العولقي ، حميد الخفاجي ، مستقبل الإكتفاء الذاتي في زراعة الحبوب في الجمهورية اليمنية ، ورقة قدمت الى ندوة حسن اليمن في ظل المتغيرات المحلية والدولية ، كلية التجارة والاقتصاد ، صنعاء ، 23 – 25 أكتوبر 2000 ، صـ9.

(38) لمعرفة المزيد أنظر :

– حسن أحمد شرف الدين ، أثر اتفاقيات التجارة الدولية على مستقبل الأمن الغذائي اليمني ، ندوة مستقبل اليمن في ظل المتغيرات الدولية ، كلية التجارة والاقتصاد ، صنعاء ، 23 – 25 اكتوبر 2000 ، ص 20.

(39) نفس المرجع السابق ، ص 13 .

(40) ناصر العولقي وحميد الخفاجي ، مرجع سابق ، ص 26.

(41) عبدالواسع أحمد مقبل ، صباح شرف ، الاقتصاد اليمني ومعوقات إصلاحه ، ورقة قدمت إلى ندوة المجلس الاستشاري حول التجارة الخارجية في ظل الإصلاحات الاقتصادية ، صنعاء ، 11– 13 نوفمبر 2000 ، ص 8.

(42) المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية ، اليمن التقرير السنوي لعام 1998 ، ص28.

(43) نفس المصدر السابق ، ص 30.

(44) المصدر السابق.

(45) لمعرفة المزيد أنظر : –

– محمد قحطان ، سبل الحد من التجارة غير المشروعة في ظل الإصلاحات الاقتصادية ، ورقة قدمت لندوة المجلس الاستشاري حول التجارة الخارجية في ظل الإصلاحات الاقتصادية ، 11–13 –نوفمبر 2000 ، ص4.

(46) المركز اليمني الدراسات الاستراتيجية ، مصدر سابق ، ص 28.

(47) نفس المصر السابق .

(48) عبده سنان ، مخاطر آثار التجارة الغير مشروعة في قطاع الصناعة اليمني ، ورقة قدمت لندوة المجلس الاستشاري حول التجارة الخارجية في ظل الاصلاحات الاقتصادية ، صنعا ، 11 – 13 نوفمبر 2000 ، ص 14.

(49) أحمد النعماني ، الادخال الغير مشروع وآثاره السلبية على صحة المواطن ، ورقة قدمت لندوة المجلس الاستشاري حول التجارة الخارجية في ظل

الإصلاحات الاقتصادية ، صنعاء ، 11 -13- نوفمبر 2000 / ص 13.

(50) عبدالواسع أحمد مقبل ، صباح شرف ، مصدر سابق ، ص 26.

(51) لمعرفة المزيد عن تلك العمليات الإرهابية أنظر : -

- الإرهاب في اليمن إلى أين ؟ ، تقرير الحكومة إلى مجلس النواب حول العمليات الإرهابية وأضرارها على اليمن ، إصدرت مجلة 26 سبتمبر ، صنعاء ، ديسمبر 2002 ، ص 10 – 21.

(52) اليمن وظاهرة الإرهاب ، إصدار وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) ، صنعاء ، يناير 2003 ، ص 16.

(53) نتيجة لتلك العمليات الإرهابية أصدرت بعض الدول الأوروبية تحذيراً لرعاياها من زيارة اليمن ، بل قامت بعض الحكومات الغربية بإغلاق سفارتها وقنصلياتها في العاصمة صنعاء لأكثر من مرة لمعرفة المزيد أنظر : - الإرهاب في اليمن إلى أين ؟ ، مصدر سابق ، ص 45.

(54) نفس المصدر السابق ، ص 49.

(55) المصدر السابق ، ص 55.

(56) المصدر السابق ، ص 57.

(57) المصدر السابق ، ص 45.

(58) عبدالله المخلافي " الإطار العام لرؤية اليمن الاستراتيجية 2025 ، المجلة الاقتصادية ، صنعاء ، العدد 27 ، 26/ 9/ 2000 ، ص27.

(59) أندرسون ، اليمن : سياسات تسريع النمو وخلق فرص العمل ودروس من تجربة الاصلاحات الاقتصادية في الدول النامية ، في كتاب الإصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية ، تحرير أحمد البشاري ، إصدارات مجلة الثوابت ، صنعاء ، 1999 ، صـ40.

(60) المنطقة الحرة بعدن من الطموح إلى العمل الملموس ، المجلة الاقتصادية ، وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) ، صنعاء ، العدد 20 ، 22 مايو 2000م.

(61) وزارة النفط والمعادن ، إحصاءات النفط والمعادن ، صنعاء ، العدد الثاني ، 2002 ، صـ4.

(62) لمعرفة المزيد أنظر : -

- أحمد محمد حجر ، الصادات السلعية وتوقعاتها المستقبلية ، مجلة الثوابت ، صنعاء ، العدد 15 ، يناير – مارس 1999 ، ص 176.

(63) مجلس النواب ، تقرير اللجنة المكلفة بدراسة مشاريع الموازنات العامة حول دراستها وتحليلها لمشاريع الموازنات العامة وبيانها المالي للعام المالي 2000 ، صـ7.

(64) علي الغفاري ، الوحدة اليمنية الواقع والمستقبل ، مرجع سابق ، ص 294.

(65) أفادت شركة توتال الفرنسية التي تدير المشروع أن مشروع الغاز تضرر من الأزمة الاقتصادية لغرب آسيا ، كما توجد عقبات مالية تعترض متطلبات الاستثمار لمعرفة المزيد أنظر : -

- الأمم المتحدة الأسكوا ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ، استعراض وتقييم التقدم الذي احرزته الجمهورية اليمنية في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً في التسعينات ، ص35.

(66) وزارة التخطيط والتنمية ، الجمهورية اليمنية عشر سنوات 1990 – 2000م ، مطابع دائرة التوجيه المعنوي ، صنعاء ، مايو 2000 ، صـ274.

(67) عزيز ثابت سعيد ، الاستثمار الاستراتيجي لمواجهة تحديات العولمة التحويل المطلوب ، ورقة قدمت لندوة مستقبل اليمن في ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية ، كلية التجارة والاقتصاد ، صنعاء ، 23 – 25 أكتوبر 2000 ،ص 13.

(68) محمد الميتمي ، الاقتصاد اليمني في عقد من الزمان ، المجلة الاقتصادية ، وكالة الأنباء اليمنية "سبأ" ، صنعاء ، العدد 20 ، 22 مايو 2005م صـ9.

(69) عزيز ثابت سعيد ، مرجع سابق ، صـ20 ، نقلاً عن سليمان العسكري ، التعليم والثقافة أبعاد جديدة في علاقة إنسانية ، مجلة العربية ، العدد 497 ، إبريل 2000 ، ص9.

(70) الجمهورية اليمنية ، بيان أول حكومة للجمهورية اليمنية المقدم إلى مجلس النواب في 16 يونيو 1990 ، ص 27.

(71) داودعثمان ، الإصلاح الاقتصادي في اليمن " اقتصاد السوق الحر ، المجلة المالية ، صنعاء ، العدد 2 ، ابريل 1996 ، ص21.

(72) لمعرفة المزيد أنظر : -

- هدى البان ، الاصلاح الاقتصادي بين التخطيط واقتصاد السوق (الحالة اليمنية) ، في كتاب الاصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية ، تحرير أحمد البشاري ،اصدارات مجلة الثوابت ، صنعاء ، 1999 ، ص 412 – 416.

(73) هدى علي البان ، مرجع سابق ، ص 413.

(74) محمد الأفندي ، مستقبل الدور الاقتصادي للدولة في الجمهورية اليمنية ، ورقة قدمت لندوة مستقبل اليمن في ظل المتغيرات المحلية والدولية ، كلية التجارة والاقتصاد ، صنعاء ، 23-25 أكتوبر 2000م ، صـ24.

(75) اسماعيل حسن محمد ، التجربة المصرية في الاصلاح الاقتصادي ، في كتاب الإصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية ، تحرير أحمد البشاري ، اصدارات مجلة الثوابت ، صنعاء ، يناير 1999 ، ص15.

(76) لطف الثور ، تعقيب على برنامج الإصلاح الاقتصادي ، في كتاب الإصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية ، تحرير أحمد البشاري ، إصدارات مجلة الثوابت ، صنعاء ، 1999 ، صـ581.

(77) أحمد البشاري ، الإصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية (المراحل – الخلفيات – النتائج) في كتاب الاصلاحات الاقتصادية ، تحرير أحمد البشاري ، إصدارات مجلة الثوابت ، صنعاء ، 1999 ، صـ244.

(78) فيصل الحذيفي ، الصراع السياسي في اليمن ، مجلة الثوابت ، صنعاء ، العدد 14 ، أكتوبر – ديسمبر 1998 ،ص64.

(79) محمد أحمد الحاوري ، عجز الموازنة العامة والاصلاح الاقتصادي في اليمن ، مركز عبادي للدراسات والنشر ، صنعاء ، 1999 ، صـ276.

(80) علي الغفاري ، الوحدة اليمنية الواقع والمستقبل ، مرجع سابق ، ص 316.

(81) أحمد البشاري ، الإصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية (الخلفيات – المراحل – النتائج) ، مرجع سابق ، ص293.

المصادر والمراجع

أولاً : القران الكريم :

ثانياً : الكتب العربية :

1) احمد البشاري (محرر) ، دراسات في الاقتصاد اليمني ، اصدارات مجلة الثوابت ، صنعاء ، 1996م.

2) أحمد البشاري (محرر) الاصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية في الجمهورية اليمنية ، اصدارات مجلة الثوابت ، صنعاء ، 1999م.

3) الإرهاب في اليمن الى اين ؟ تقرير الحكومة الى مجلس النواب حول العمليات الإرهابية واضرارها على اليمن ، إصدارات مجلة 26 سبتمبر ، صنعاء ، ديسمبر 2002م.

4) اليمن وظاهرة الإرهاب ، إصدارات وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) ، صنعاء ، يناير 2003م.

5) فضل أبو غانم ، القبيلة والدولة في اليمن ، دار المنار ، القاهرة ، 1990م.

6) علي الغفاري ، الوحدة اليمنية الواقع والمستقبل ، اصدارات مجلة الثوابت ، صنعاء ، 1997م.

7) محمد أحمد الحاوري ، عجز الموازنة العامة والاصلاح والاقتصادي في اليمن ، مركز عبادي للدراسات والنشر ، صنعاء ، 1999م.

8) أحمد البشاري ، الإصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية ، (المراحل – الخلفيات ، النتائج) في كتاب الاصلاحات الاقتصادي في الجمهورية اليمنية ، اصدارات مجلة الثوابت ، صنعاء ، 1999م.

ثالثاً : المقالات والدراسات والصحف :

- أحمد عبدالصادق ، لمحه عن السياسة السكانية في الجمهورية اليمنية ، ندوة الوحدة اليمنية ، صنعاء ، يوليو 2000م.
- أحمد صالح علي ، زيد عياش نعيم ، الانفجار السكاني والتنمية ، الحالة اليمنية ، مؤسسة السعيد الثقافية ، تعز ، 1999م.
- أحمد محمد حجر ، الصادرات السلعية وتوقعاتها المستقبلية ، مجلة الثوابت ، صنعاء ، العدد 152 ، يناير – مارس 1999م.

- أشواق أحمد مهدي ، التجديد في فكر الأمامة عند الزيدية في اليمن ، مجلة الثوابت ، صنعاء ، يناير – مارس 1994م.
- أمين ناجي محسن ، واقع التشريعات وكفاءة الأجهزة الحكومية لتنمية القدرات التصديرية ، مجلة الثوابت ، صنعاء ، العدد 15 ، يناير – مارس 1999م.
- البنك الدولي ، نحو استراتيجية للمياه في اليمن ، مجلة الثوابت ، صنعاء ، العدد 12 ، ابريل – يونيو 1998م.
- حسن أحمد شرف الدين ، اثر اتفاقيات التجارةالدولية على مستقبل الأمن الغذائي اليمني ، ندة مستقبل اليمن في ظل المتغيرات الدولية ، كلية التجارة والاقتصاد ، صنعاء ، 23 – 25 اكتوبر 2000م.
- فؤاد راشد عبده ، اليمن المياه وأهمية صدور قانون الموارد المائية ، المجلة الاقتصادية ، اصدارات وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) ، صنعاء ، العدد 16 مارس 2000.
- سلوى مبارك ، أسباب تدهور العملة الوطنية ، في كتاب دراسات في الاقتصاد اليمني ، تحرير أحمد البشاري ، اصدارات مجلة الثوابت ، صنعاء ، 1996.
- فؤاد راشد عبده ، اليمن ، إدارة الموارد البشرية الواقع والتحديات ، المجلة الاقتصادية ، اصدارات وكالة الانباء اليمنية (سبأ) ، 1996م صنعاء ، العدد 26 ، 8/ 2000م.
- محمد أحمد شرف الدين ، القبيلة اليمنية من الخارج ، مجلة الثوابت ، صنعاء ، يناير – مارس 1994م.
- محمد الحزيزي ، دور الإرادة السياسية في عملية الاصلاح الإداري (اتجاهات طلاب جامعة صنعاء) ، في كتاب الاصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية ، تحرير أحمد البشاري ، اصدارات مجلة الثوابت ، صنعاء ، 1999م.
- محمد قحطان ، سبل الحد من التجارة غير المشروعة في ظل الاصلاحات الاقتصادية ، ورقة قدمت لندوة المجلس الاستشاري حول التجارة الخارجية في ظل الاصلاحات الاقتصادية ، ورقة قدمت لندوة المجلس الاستشاري حول التجارة الخارجية في ظل الاصلاحات الاقتصادية ، 11-12 نوفمبر 2000م.
- محمد الميتمي ، الاقتصاد اليمني في عقد من الزمن ، المجلة الاقتصادية ، وكالة الأبناء اليمنية (سبأ) ، صنعاء ،العدد 20 – 22 مايو 2000م.
- داوود عثمان ، الاصلاح الاقتصادي في اليمن " اقتصاد السوق الحر ، المجلة المالية ، صنعاء ، العدد 2 ابريل 1996م فيصل الحذيفي، الصراع السياسي في اليمن ، مجلة الثوابت ، صنعاء ، العدد 14 ، اكتوبر – ديسمبر 1998 – 1996م.
- ناصر العولقي ، حميد الخفاجي ، مستقبل الاكتفاء الذاتي في زراعة الحبوب في الجمهورية اليمنية ، ورقة قدمت الى ندوة مستقبل اليمن في ظل المتغيرات المحلية والدولية ، كلية التجارة والاقتصاد ، صنعاء 23- 25 أكتوبر 2000م.
- اندرسون ، اليمن سياسات تسريع النمو وخلق فرص العمل ودروس من تجربة الاصلاحات الاقتصادية في الدول النامية ، في كتاب الاصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية ، تحرير أحمد البشاري ، اصدارات مجلة الثوابت ، صنعاء ، 1999م.
- أحمد النعماني ، الادخال الغير مشروع واثاره السلبية على صحة المواطن ، ورقة قدمت لندوة المجلس الاستشاري حول التجارة الخارجية في ظل الاصلاحات الاقتصادية ، صنعاء ، 11 – 13 نوفمبر 2000م.
- لطف الثور ، تعقيب على برنامج الاصلاح الاقتصادي ، في كتاب الاصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية ، تحرير أحمد البشاري اصدارات مجلة الثوابت ، صنعاء ، يناير 1999م.

- عبدالله المخلافي ، الإطار العام الروية اليمنية الاستراتيجية 2025 ، المجلة الاقتصادية ، صنعاء العدد 27، 2000م.
- عادل الشرجبي، المحددات الاجتماعية للنمو السكاني في اليمن ، دراسة سوسيو تاريخية ، مركز التدريب والدراسات السكانية ، جامعة صنعاء ، ابريل ، 2000م.
- عبدالله هزاع ، السكان وخصائص القوة العامة ، بحث الى المؤتمر الوطني للسياسات السكانية في الجمهورية اليمنية ، صنعاء ، 26 – 29 اكتوبر 1991م.
- عبدالملك سعيد عبده ، الإرهاب والعنف وآفاق السلام في الشرق الأوسط ، مجلة الثوابت ، صنعاء ، العدد 27 ، يناير – مارس 2002م.
- عبدالرحمن النعماني ظاهرة البطالة ونظرة خاصة عن اليمن ، في كتاب دراسات في الاقتصاد اليمني ، تحرير أحمد البشاري ، اصدارات مجلة الثوابت ، صنعاء 1996م.
- عبدالواسع أحمد مقبل ، صباح شرف ، الاقتصاد اليمني ومعوقات اصلاحه ، ورقة قدمت الى ندوة المجلس الاستشاري حول التجارة الخارجية في ظل الاصلاحات الاقتصادية ، صنعاء ، 11 –13 نوفمبر 2000م.
- عبده سنان ، مخاطر اثار التجارة الغير مشروعة في قطاع الصناعة اليمني ، ورقة قدمت لندوة المجلس الاستشاري حول التجارة الخارجية في ظل الاصلاحات الاقتصادية ، صنعاء 11 – 12 نوفمبر 2000م.
- عزيز ثابت سعيد ، الاستثمار الاستراتيجي لمواجهة تحديات العولمة لتحديد المطلوب ، ورقة قدمت لندوة مستقبل اليمن في ظل المتغيرات المحلية والاقليمية والدولية ، كلية التجارة والاقتصاد ، صنعاء ، 23–25 اكتوبر 2000م.
- هدى البان ، الاصلاح الاقتصادي في الجمهورية اليمنية ، تحرير أحمد البشاري ، اصدارات مجلة الثوابت ، صنعاء ، 1999م.
- محمد الأفندي ، مستقبل الدور الاقتصادي للدولة في الجمهورية اليمنية ، ورقة قدمت لندوة مستقبل اليمن في ظل المتغيرات المحلية والدولية ، كلية التجارة والاقتصاد ، صنعاء ، 23 –25 اكتوبر 2000م.
- اسماعيل حسن محمد ، التجربة المصرية في الاصلاح الاقتصادي ، في كتاب الاصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية ، تحرير أحمد البشاري ، اصدارات مجلة الثوابت ، صنعاء ، يناير 1999م.

رابعاً : التشريعات والوثائق الرسمية : –

9) الجهاز المركزي للإحصاء ، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ديسمبر 1994م صنعاء ، مارس 1996م.
10) الجهاز المركزي للإحصاء ، الإستراتيجية الوطنية للسكان 1990 – 2000م الصادر القرار مجلس الوزراء رقم (36) بتاريخ 21 اغسطس 1991م ، مطابع المفضل ، صنعاء ، ابريل 1992م.
11) الجهاز المركزي للاحصاء ، الاسقاطات السكانية للجمهورية اليمنية للفترة من 1994– 2005م ، صنعاء ، 1996م.
12) الجهاز المركزي للاحصاء ، الاسقاطات السكانية للجمهورية اليمنية لفترة من 199م – 2031م ، صنعاء ، 1996م.
13) الجهاز المركزي للاحصاء ، كتاب الاحصاء السنوي للعام 1999م.
14) الجهاز المركزي للاحصاء السنوي للعام 1998م.
15) الجهاز المركزي للاحصاء ، التقرير العام لمسح ميزانية الاسرة 1998م ، صنعاء ، يونيو 1999م.
16) الجمهورية اليمنية ، بيان حكومة الجمهورية اليمنية المقدم الى مجلس النواب في 16 يونيو 1990م.

17) الاسكوا ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ، استعراض وتقييم التقدم الذي أحرزته الجمهورية اليمنية في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان غوا في التسعينات.

18) المجلس الاستشاري ، الوضع المائي في الجمهورية اليمنية ، وثائق ندوة الموارد المائية التي اقامها المجلس الاستشاري بالتعاون مع الهيئة العامة للموارد المائية ، صنعاء ، اكتوبر 1997م.

19) المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية ، اليمن التقرير السنوي للعام 1998م.

20) مجلس الوزراء ، برنامج البناء الوطني والاصلاح السياسي والاقتصادي والمالي والإداري المقرر من مجلس النواب في ديسمبر 1991م ،دائرة الصحافة والطباعة ، صنعاء ، بدون تاريخ نشر.

21) مجلس النواب ، تقرير اللجنة المكلفة بدراسة مشاريع الموازنات العامة حول دراستها وتحليلها لمشاريع الموازنات العامة وبيانها المالي للعام المالي 2000م.

22) وزارة التخطيط والتنمية ، اليمن تقرير التنمية البشرية للعام 1998م.

23) وزارة التخطيط والتنمية ، الجمهورية اليمنية عشر سنوات 1990 – 2000م ، مطابع دائرة التوجيه المعنوي ، صنعاء ، مايو 2000م.

24) وزارة الزراعة والري ، كتاب الإحصاء الزراعي للعام 1999 ، صنعاء ، مايو 2000م.

25) وزارة النفط والمعادن ، إحصاءات النفط والمعادن ، صنعاء ، العدد الثاني ، 2002م.